السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(102) آذار 2025

partiya.asti | selamdemocratic@gmail.com | www.selamdemocratic.com

2 الإعلان الدستوري السوري ما له وما عليه
د. أحمد سينو

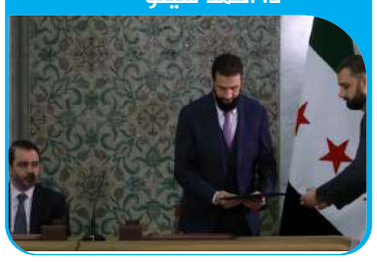

4 نكبة العلويين.. نكبة السوريين الأخيرة
شورش درويش

6 هل الحب فن؟
مي المغربي

مسد: أي إعلان دستوري يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي

أعلن مجلس سوريا الديمقراطية في بيان له عن رفضه التام لـ «مسودة الإعلان الدستوري السوري»، مؤكداً أن هذه المسودة تعيد إنتاج الاستبداد بصيغة جديدة، مشدّداً على أن أي إعلان دستوري يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي وليس مشروعاً مفروضاً من طرف واحد.

وقال مجلس سوريا الديمقراطية: «إنّنا نعلن رفضنا التام للإعلان الدستوري المقدم من الحكومة المؤقتة، وكما ورد في بياننا السابق بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠٢٥، فإن ما سُمي "مؤتمر الحوار الوطني" لم يكن نزيهاً في تمثيل المكونات الاجتماعية أو الكيانات السياسية، ويؤكد مجلس سوريا الديمقراطية أن كل ما يُبنى على نتائج هذا المؤتمر سيبقى قاصرًا عن معالجة القضية الوطنية».

وأضاف: «تعيد هذه المسودة إنتاج الاستبداد بصيغة جديدة، حيث تكرّس الحكم المركزي وتمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة، بينما تقيّد العمل السياسي وتجمّد تشكيل الأحزاب، مما يعطل مسار التحول الديمقراطي، كما تتجاهل المسودة غياب آليات واضحة للعدالة الانتقالية، مما يزيد تعميق الأزمة الوطنية».

وتابع: «نرفض بشدة أي محاولة لإعادة إنتاج الديكتاتورية تحت غطاء "المرحلة الانتقالية"، ونؤكد أن أي إعلان دستوري يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي، وليس مشروعًا مفروضًا من طرف واحد».

ودعا مجلس سوريا الديمقراطية إلى «إعادة صياغة الإعلان بما يضمن توزيع السلطة بشكل عادل، ويضمن حرية العمل السياسي، والاعتراف بحقوق جميع المكونات السورية، واعتماد نظام حكم لامركزي ديمقراطي، مع وضع آليات واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية».

وختم مجلس سوريا الديمقراطية بيانه بالقول: «سوريا هي وطن لجميع أبنائها، ولن نرضى بإعادة بناء النظام الاستبدادي».

الإدارة الذاتية تطالب بفتح تحقيق دولي في جرائم تركيا

أصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بياناً أدانت فيه المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال التركي في ريف كوباني، مطالبةً المجتمع الدولي بتوضيح موقفه حيال جرائم تركيا، داعيةً إلى فتح تحقيق دولي بهذا الخصوص وتحويل ملفات المجازر وجرائم الحرب التي ارتكبتها دولة الاحتلال التركي إلى محكمة الجنايات الدولية.

وقالت الإدارة الذاتية في البيان: «تستمر دولة الاحتلال التركي في سياساتها العِدائية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب في شمال وشرق سوريا، ضاربة عرض الحائط كافة القوانين الدولية والشرائع السماوية. استمرارًا لهذه السياسات الإجرامية، ارتكبت دولة الاحتلال التركي مجزرة بحق أهالي قرية برخ بوتان بريف كوباني الجنوبي، أسفرت عن استشهاد ٩ مدنيين، مُعظمهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى إصابة آخرين بجروح».

وأضافت: «إنَّ مجزرة برخ بوتان ليست المجزرة الأولى التي ترتكبها آلة الحرب التركية ضد إقليم شمال وشرق سوريا وشعبها، أمام أعين المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، دون أن يحركوا ساكنًا، ولعل صمت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان يشجع الاحتلال التركي على ارتكاب المزيد من جرائم الحرب في المنطقة».

وتابعت: «إنَّنا في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وفي الوقت الذي نشجب فيه الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال التركي بحق مناطقنا وشعبنا، نطالب المجتمع الدولي بكافة مؤسساته، وكذلك التحالف الدولي ضد داعش، بتوضيح موقفهم حيال هذه المجازر وكسر حاجز صمتهم، لأن هذا الشعب قدَّم فلذات كبده لمحاربة الإرهاب العالمي المتمثل بداعش نيابة عن العالم بأسره».

كما طالبت الإدارة الذاتية في بيانها «بفتح تحقيق دولي بهذا الخصوص، وأن تُحوَّل ملفات المجازر وجرائم الحرب التي ارتكبتها دولة الاحتلال التركي إلى محكمة الجنايات الدولية».

وقالت: «إنَّنا نتقدم بأحر التعازي لذوي وأُسر شهدائنا، ولشعبنا بشكل عام، ونتمنى الشفاء العاجل لجرحانا، ونؤكد لشعبنا أنَّ عملنا مستمر بخصوص المطالبة بحقوقنا من الدولة التركية لما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب، ونؤكد أيضًا أنَّ مثل هذه الممارسات لن تثنينا عن الاستمرار في مسيرتنا لبناء سوريا ديمقراطية لا مركزية حرة».

بيان المجلس العام لحيي الشيخ مقصود والأشرفية حول الاتفاقية الأخيرة

أصدر المجلس العام لحيي الشيخ مقصود والأشرفية بياناً إلى الرأي العام كشف فيه عن بنود الاتفاقية الأخيرة المبرمة مع سلطة دمشق والمكونة من ١٤ بنداً.

البيان قرأ من قبل الرئيسة المشتركة للمجلس العام لحيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب، هيفين سليمان، أمام دوار الزيتون بحي الأشرفية، وبحضور كافة ممثلي وأعضاء المجلس العام والقوات العسكرية بالحيين.

وجاء في البيان:

١ –يُعدّ حيّا الشيخ مقصود والأشرفية اللذان تسكنهما الغالبية الكردية من أحياء مدينة حلب ويتبعان لها إدارياً، وتعد حماية واحترام الخصوصية الاجتماعية والثقافية لقاطني هذين الحيين أمراً ضرورياً لتعزيز التعايش السلمي.

٢ –تسري أحكام هذه الاتفاقية المرحلية إلى حين توافق اللجان المركزية المشتركة على حل مستدام.

٣ –تتحمل وزارة الداخلية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي مسؤولية حماية سكان الحيين ومنع أي اعتداء أو تعرض بحقهم.

٤– حفاظاً على السلم الأهلي وسلامة المدنيين تمنع المظاهر المسلحة في الحيين، ويكون السلاح حكراً على قوات الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية في الحيين.

٥– تُزال السواتر الترابية من الطرق العامة مع إبقاء الحواجز الرئيسة، تحت إشراف الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية إلى حين استتباب الأمن والاستقرار في الحيين.

٦ –تنسحب القوات العسكرية بأسلحتها من الحيين إلى منطقة شرق الفرات.

٧ –ينظم مركزان للأمن الداخلي في كل من حي الأشرفية وحي الشيخ مقصود.

٨ –تكفل حرية التنقل لسكان الحيين ويمنع ملاحقة أي شخص كان ملاحقاً قبل الاتفاق ولم تكن يده قد تلطخت بدماء السوريين.

٩ –تشكل لجنة تنسيقية لتسهيل الحركة والتنقل بين مدينة حلب ومناطق شمال وشرق سوريا.

١٠ –تشكل لجان في الحيين لتطبيق الاتفاقية على أرض الواقع.

١١ –تعمل المؤسسات المدنية في الحيين بالتنسيق مع المؤسسات المدينة الأخرى، وتقدم الخدمات لهما دون تمييز عن بقية أحياء حلب من خلال فرعي البلدية الموجودين في الحيين.

١٢– تبييض السجون من قبل الطرفين في محافظة حلب، وتبادل جميع الأسرى الذين تم أسرهم بعد التحرير.

١٣ –يمنح الحيان حق التمثيل الكامل والعادل في مجلس محافظة حلب، وكذلك في غرف التجارة والصناعة وسائر المجالات وفقاً للقوانين الناظمة.

١٤– المحافظة على المؤسسات الخدمية والإدارية والتعليمية والبلديات والمجالس المحلية القائمة في الحيين إلى حين توافق اللجان المركزية المشتركة على حل مستدام.

وانتهى البيان بترديد الشعارات التي تدعو إلى وحدة الشعب السوري وصون حريته وكرامته.

قسد: داعش يحاول استغلال الظروف لإعادة إحياء نفسه

أصدرت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بياناً إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لدحر تنظيم "داعش" الإرهابي في الباغوز، مؤكدةً أن التنظيم لا يزال يشكّل تهديداً وأنه يحاول استغلال الظروف لإعادة إحياء نفسه مجدداً، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود والتعاون الاستخباراتي والأمني الإقليمي والدولي لمنع عودته.

وقالت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية في البيان: "تمر اليوم ست سنوات على الانتصار التاريخي والجغرافي الذي حققته قواتنا، قوات سوريا الديمقراطية (SDF) ووحدات حماية المرأة (YPJ)، وبدعم من قوات التحالف الدولي على تنظيم "داعش" الإرهابي في "الباغوز"، آخر معاقله في سوريا".

وأضافت: "بداية نستذكر في هذه المناسبة جميع شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم في جميع الحملات التي أطلقتها قواتنا لتحرير مناطقنا من رجس التنظيم، كما نتوجه بالتحية إلى جميع مقاتلينا ممن قاوموا بكل تفانٍ هجماته، والتي تلاحمت مع وقوف شعبنا خلف قواتنا وصنعت هذا الانتصار الكبير".

وتابعت: "ففي حين عجزت جيوش دول كبيرة عن مواجهة التنظيم الإرهابي، فإن قواتنا تمكنت من دحره وإعادة الأمن والاستقرار إلى المناطق التي عاث فيها فساداً وظلماً وخراباً، كما جنب العالم شروره وإرهابه، وشكل هذا الانتصار منعطفاً حاسماً في المعركة المستمرة على التنظيم، حيث لا تزال فلول ما تبقى من خلايا التنظيم الإرهابي تشكل تهديداً مستمراً على أمن واستقرار مناطق شمال وشرق سوريا، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود والتعاون الاستخباراتي والأمني الإقليمي والدولي لمنع عودته".

وأردفت: "رغم أن قواتنا مستمرة في توجيه الضربة تلو الأخرى لخلايا التنظيم، حيث نفذت خلال السنوات السابقة عمليات أمنية وعسكرية متواصلة، تمكنت من تفكيك مئات الخلايا وإلقاء القبض على عناصر وقيادات بارزة في التنظيم، ومنها عملية تمرد سجن الصناعة. في ذات الوقت يحاول التنظيم الإرهابي استغلال الظروف لإعادة إحياء نفسه مجدداً، فهو يستفيد من الهجمات التي تشنها دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها على مناطقنا، كما أنه عاود نشاطاته الإرهابية بعد سقوط النظام السوري البائد، وتمكن من الحصول على مزيد من الأسلحة والعتاد، ووسع دائرة عملياته الإرهابية، فهو دائماً ينشط في بيئة الفوضى والفراغ وعدم الاستقرار".

وزادت: "كما أن مصير آلاف السجناء من عناصره، وكثير من هم رعايا دول أجنبية يعد معضلة وبحاجة إلى حل وتعاون دولي، من خلال تشكيل محكمة دولية لهم، وضمان محاكمتهم محاكمة عادلة، ووضع إستراتيجيات طويلة الأمد لمنع انتشار الفكر المتطرف، إلى جانب ضرورة تحقيق العدالة لضحايا فظائع تنظيم "داعش" الإرهابي".

وتابعت: "يظل للدعم الدولي دور حاسم في المعركة المستمرة ضد التنظيم الإرهابي، لطالما أن تهديده يطال العالم أجمع، وهو ما يستدعي دعماً سياسياً وعسكرياً مستداماً، لمنع تنظيم "داعش" الإرهابي استغلال حالة عدم الاستقرار في سوريا وإعادة تنظيم صفوفه، مع القناعة أن أمن المنطقة والعالم، وإلى حد كبير، يتعلق بمنع عودة ظهوره".

وقالت: "مرة أخرى، نؤكد على التزامنا بمواصلة مكافحة الإرهاب وضمان مستقبل سلمي آمن ومستقر لشعوب هذه المنطقة، وهي جزء من معركة محلية ودولية ضده، وفي هذه المناسبة نحث شركاءنا والمجتمع الدولي على الوقوف معنا في هذه المعركة، لإحلال الأمن والسلام الدائم وتحقيقاً للعدالة".

حكايات المندسين والفلول في سوريا

فاروق يوسف

كنت في مطار دمشق حين سمعت إحدى موظفات السوق الحرة وهي تخبر زميلها أنها رأت عددا من المندسين أمس قرب بيتها. حدث ذلك في مارس ٢٠١١، بعد أسبوعين على قيام الحراك الاحتجاجي الشعبي وكان الخطاب الرسمي يركز على وجود مندسين خبثاء بين المحتجين الأبرياء في محاولة لتفسير لجوء السلطات إلى قمع التظاهرات بعنف مبالغ فيه. حتى بالنسبة للحكومة السورية فإن وجود أولئك المندسين كان شبحيا بحيث لم تتمكن وسائل الإعلام من عرض صورة لأحدهم. غير أن ذلك لم يمنع موظفة المطار من القول إنها رأت عددا منهم. وفي ذلك ما يؤكد استعداد الكثيرين لكي يكونوا مادة طيعة لنشر الأكاذيب.

ذهب نظام بشار الأسد واختفى المندسون قبله بعد أن تبين أن الجزء الأكبر من الشعب كان مندسا. وكما يبدو فإن مرحلة ما بعد الأسد لم يتم الإعداد لها جيدا لينأى النظام الجديد بنفسه بعيدا عن الحاجة إلى الكذب. فحين وقعت مجازر في مدن الساحل التي تسكنها غالبية علوية صارت وسائل الإعلام الموالية للتغيير في سوريا تتحدث عن معارك تجري ما بين قوات النظام وبين فلول النظام السابق. على الطرفين هناك شيء غامض. فقوات النظام لا يُقصد بها جيش الدولة بالتأكيد، بل هي الفصائل والجماعات المسلحة التي غزت دمشق بعد أن تم ترحيل بشار الأسد من قصر الحكم. أما فلول النظام السابق فقد كشفت الصور عن آلاف العوائل وهي في حالة هلع وذعر وانهيار بعد أن رأت الموت وهو ينقض على حياة المئات من النساء والأطفال والشيوخ.

ومثلما حدث مع حكاية المندسين شكك السوريون بحكاية الفلول. لقد انتشرت عشرات الأفلام المصورة بالهواتف لمقاتلي النظام الجديد وهم يرددون شعارات طائفية ويسخرون من ذعر الأطفال وهلع النساء وخوف الشيوخ. غير أن تأكيد أحمد الشرع على أن ما يجري في مدن الساحل كان متوقعا إنما يؤكد على أن كل شيء كان قد جرى التخطيط له وأن ما يجري لم يكن مجرد رد فعل وأن المسلحين الذين قيل إنهم قاوموا في مدن الساحل لم يقوموا إذا كان ذلك صحيحا إلا بالدفاع عن أنفسهم وعوائلهم ومدنهم. وليس صحيحا ما تم تداوله في وسائل الإعلام من أن هناك تمردا يتم إخماده.

كان نظام الأسد يكذب في حديثه عن المندسين بطريقة ساذجة. أما الحديث عن الفلول فهو كذبة فيها الكثير من الابتذال القاسي. ذلك لأنها شعار ينطوي على محاولة تمرير ما تم ارتكابه من مجازر سُميت في سياق الكذبة نفسها معارك. أما الطرف الأضعف الذي حاول أن يدافع عن نفسه فسيوضع في قائمة أعداء التغيير المطالبين بعودة الأسد. غطاء أبله لجريمة كانت متوقعة حسب الرئيس الشرع. أما كان في إمكان الدولة السورية الجديدة أن تمنع وقوع تلك الجريمة؟ ولكن العلويين هم الفئة السورية الثانية التي يتم استهدافها بعد الدروز. فهل بدأت الحرب المتوقعة على الأقليات من غير الالتفات إلى أن سوريا هي بلد أقليات أصلا؟

تبسيط المسألة السورية ليس في صالح السوريين. سوريا بلد معقد. روحه متشظية بين جهات متباعدة ومختلفة. تاريخها يقوم على التعدد الديني والعرقي والطائفي. وليس من المستبعد أن تقود النظرة الأحادية المتشددة إلى تمزيق سوريا بدءا من تدمير روحها القائمة على التعدد. فإذا كان العلويون غير مسؤولين عما فعله نظام الأسدين فإن الانتقام منهم سيكون بمثابة إشارة إلى الطوائف والأعراق الأخرى لكي تنتظر مناسبة القصاص منها. في حالة من ذلك النوع ستكون سوريا دولة التطهير العنصري رقم واحد في عصرنا.

الإعلان الدستوري السوري ما له وما عليه

د. أحمد سينو

يبدو أنّ الملاحظات لن تنتهي حول حكومة الشرع، الحكومة الانتقالية، وحول خطواتها المتتالية والسريعة التي ربّما تأتي بإيحاءات دولية أو إقليمية، وكأنّها على عجلة من أمرها، بدءاً من تشكيل لجنة الحوار الوطني وحتى المدعوون للحوار، فالحوار الذي حدث كان بمجمله خالياً من التوافق السوري كما كان خالياً من الشرعية السياسية والدستورية والقانونية، ولم يؤخذ فيه برأي مكوّنات الشعب السوري من الكرد والعلويين والدروز والسريان والآشوريين ولا من بقية الأديان والطوائف مثل: الكرد الإيزيديين والاسماعيليين وغيرهم؛ وقد أحِيط بالمؤتمر الكثير من الغموض واللغط، ومن ثم تلتها الأحداث الدموية في الساحل السوري والتي استهدفت المكوّن السوري العلوي، وذهب ضحية تلك الأحداث العنصرية الآلاف من العلويين ومن الأطفال والنساء، وتُعَدُّ هيئة تحرير الشام والفصائل التابعة لها مسؤولةً عن تلك الأحداث الدامية التي تُعَدُّ نقطة سوداء في تاريخ حكومة الشرع الانتقالية، وقد أراد الشرع التغطية على هذه الأحداث من خلال عقد اتفاق مع الجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية، ويُعْتَقَد أنّ الاتّفاق كان برعاية أمريكية وموافقة تركية وربّما عربية أيضاً، طبعاً الاتفاق بين حكومة الشرع المؤقّتة والجنرال مظلوم عبدي يُعَدُّ خطوة أولية يمكن تقييمها بشكلٍ إيجابي إذا كان اتفاقاً أمنياً وعسكرياً، ولكنّه يفتقر إلى خطوات لاحقة قادمة تتعلّق بالحقوق السياسية للكرد وبقية المكوّنات، كما يفتقر الاتفاق إلى التطرّق لموضوع اللامركزية في الحكم وحصول بقية المكوّنات على حق إدارة مناطقهم. ونتيجة للمأزق الذي وقعت فيه حكومة أحمد الشرع بسبب قضية أحداث الساحل، فقد بات من الصعوبة أن يتعايش العلويون في الساحل مع حكومة الشرع المؤقّتة، كما زادت تلك الأحداث التوجّسَ لدى المكوّن الدرزي من العودة والثقة بمثل هذه الحكومة، والأمر ذاته بالنسبة للمسيحيين والإيزيديين وغيرهم؛ فهي حكومة من لون واحد، ولا يخفى الهدف من حكومة تمثّل الإسلام السياسي.

وربّما تكون الظروف السياسية الإقليمية قد ساهمت في عقد الاتفاق بين مظلوم عبدي وأحمد الشرع؛ مثل حاجة تركيا لإنقاذ حكومة الشرع المؤقّتة نتيجة الأحداث الدامية السوداء في الساحل السوري، وكذلك حاجة الحكومة السورية إلى الموافقة الدولية والأمريكية لتسويق الشرع وقبوله في المنطقة، ومن المُرجَّح أنّ بيان القائد عبداللَّه أوجلان ودعوته للحكومة التركية للسلام قد دفعها إلى قبول الاتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة هيئة تحرير الشام في دمشق، والموقف الإسرائيلي ليس ببعيد عن الموقف الأمريكي؛ فإسرائيل بدورها تراقب الوضع وتتابع الأحداث بترقّب شديد، وهي متحفّزة لكلّ التجاوزات التركية أو التي ستصدر منها لاحقا.

وبالعودة إلى الإعلان الدستوري الذي وافقت عليه حكومة الشرع؛ فهو يفتقر إلى موافقة ومشاركة جميع المكوّنات السورية الأساسية مثل الكرد والدروز والعلويين والسريان والآشوريين وغيرهم، فكلّهم من حقّهم أن يشاركوا في وضع الإعلان الدستوري؛ فقد أعلن مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) أنّ الدستور السوري للمرحلة الانتقالية غير شرعي ولا يتوافق مع الاتفاق بين قسد وحكومة أحمد الشرع، خاصة أنّ ما يتعلق بالشريعة في إدارة الدولة تأخذ البلاد نحو الفوضى.

كما أعلنت السويداء أنّه لا وفاق ولا توافق مع حكومة الشرع المتطرّفة المطلوبة دولياً بسبب تجاوزاتها وخروقاتها، وجاء ذلك على لسان الشيخ حكمت الهجري الذي أوضح أنّه إمّا أن نكون أولا نكون، وهدفنا العدالة والقانون على المستوى الداخلي والدولي.

سنبدي بعض الملاحظات العامّة والسريعة حول الإعلان الدستوري الذي وقّع عليه رئيس الحكومة المؤقّتة الانتقالية أحمد الشرع والذي يقع في مطبّ قانوني ودستوري جديد هذه المرة؛ لأنّه حتى هذا الإعلان الدستوري كان من الضروري مشاركة الأطراف السورية والمكوّنات في اللجنة التي وضعت هذا الإعلان الدستوري، هذه اللجنة جاءت في أغلبها من لون واحد، وهذا منافٍ للشرعية القانونية والاجتماعية؛ فالملاحظة الأولى تدور حول اسم الدولة التي وُصِفت بـ"العربية السورية" وهذا منافٍ للواقع وللتاريخ والمنطق، إذ أنّ الصواب هو أن يكون اسم الدولة "الجمهورية السورية"؛ لأنّ الهوية السورية والوطن السوري هو الحاضن للجميع بما فيها كل الأعراق والأديان، وبذلك يقبل الجميع بعضهم بعضاً، والأمر الآخر ورد أنّ الفقه الإسلامي هو مصدر التشريع؛ وهذا بدوره منافٍ للواقعية السياسية والتراثية في التاريخ السوري، كما ورد أنّ دين رئيس الجمهورية هو الإسلام؛ وهذا يكرّس الأحادية الدينية والفكرية، وهو فكر إقصائي للأديان الأخرى التي هي أديان سوريّة وأقدم من الإسلام نفسه، كالمسيحية فهو دين سوري بامتياز حتى قبل أن يكون ديناً عالمياً، فغالبية الرسل وتلامذة السيد المسيح كانوا سوريّين، كما يتضمّن الإعلان الدستوري أنّ رئيس الجمهورية هو من يعيّن أعضاء مجلس الشعب، والسؤال هنا: هل الرئيس أحمد الشرع رئيس منتخَب ليقوم بتعيين أعضاء مجلس الشعب؟ والتاريخ السوري المعاصر يشهد بانتخاب أعضاء البرلمان أو أعضاء مجلس الشعب، والسؤال المنطقي الآخر هو: هل سيُعرَض الإعلان الدستوري على استفتاء الشعب السوري بكل مكوّناته وأديانه وأعراقه؟ ثم هل هناك فصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية؟ وهذا أمر من الصعوبة بمكان تطبيقه في عموم البلاد العربية والإسلامية، ثمّ أين هي لامركزية الحكم التي يطالب بها عموم الشعب السوري ومكوّناته الأساسية المعروفة؟ فكلّ ما يقوم به أحمد الشرع بعيد عن المنطق والشرع، ثم هناك مسألة عَلَم الدولة وألونه ونجومه المعروفة؛ فالغالب أنّه يجب الأخذ برأي الغالبية من مكوّنات الشعب السوري حول ألوانه؛ فللكرد عَلَمهم وللدروز عَلَمهم، ويجب ألّا يُفرَض العَلَم على جميع المكوّنات ويجب إجراء استفتاء حول اختيار عَلَم الدولة، ويجب أن يتمّ اختيار لجنة من الكرد ولجنة من الدروز ولجنة من العلويين ولجنة من العرب السُّنّة ويتم التوافق على عَلَم الدولة السورية، كما يجب تخصيص موادّ خاصّة بالمرأة السورية والشباب وضمان حقّ الطفل والطفولة، يجب أن يتّصف الدستور بالواقعية السياسية والاجتماعية والعلمية، وأن يكون على مسافة واحدة من جميع مكوّنات الشعب السوري، كما يجب الحفاظ على حقوق الملكية في الأراضي الزراعية وإعادة أراضي الحزام العربي السيّئ الصيت إلى أصحابها من الكرد ويتم ذلك بقانون، ويجب إزالة كل أشكال التغيير الديموغرافي والثقافي في كل مناطق شمال وشرق سوريا من خلال قوانين في الدستور الانتقالي تلغي القوانين الاستثنائية والعنصرية السابقة بحق الكرد وغيرهم من المكوّنات، وهذا غيض من فيض فيما يتعلّق بالقوانين الاستثنائية التي فُرِضت على أهالي الحسكة والقامشلي وريفهما وطُبّقت في مناطق الكرد وعُرِفت بـ "خطّ العشرة"، ويجب تصحيح كل القوانيين التي طُبّقت بحق الكرد، خاصة القوانين الاستثنائية التي تتعلّق بملكية المنازل والمحاكم وغيرها الكثير، وربّما سنتوسّع في هذا الموضوع لاحقاً.

المعضلة السورية والخروج الآمن

د. حسن أبو طالب

لا ينكر أي متابع لما يجري في سوريا، أكان عالماً بدهاليز السياسة أو شخصاً عادياً، أن سوريا تعيش الآن مرحلة مخاض مملوء بالاضطرابات والإشارات المتضاربة. فأبعاد المعضلة السورية تتكشف بين لحظة وأخرى، وما يوصف بأنه خطوة إيجابية مبشرة سرعان ما تتكشف تفاصيله، بأنه إما فاقد لآليات التطبيق، كما هي الحال في الاتفاق بين الرئيس أحمد الشرع والأكراد السوريين، ممثلين في زعيم «قسد» مظلوم عبدي، وإما يتجاوز طموحات قطاعات عريضة جداً من السوريين الآملين في العيش تحت سقف قانون عادل ومنصف، يرسخ المساواة بين كل السوريين، ومساحة من الحريات للجميع، أياً كانت طائفتهم أو دينهم أو منطقتهم الجغرافية.

فكثير من قرارات السلطة الجديدة وإن غُلِّفت بنيّات حسنة، فإن أسلوب تطبيقها لا يوفر أساساً لمصالحة سورية عامة، ولا يعطي مؤشراً قوياً على أن المستقبل القريب يستند إلى آليات حكم غير التي كانت قبل اختفاء بشار الأسد وانهيار نظامه. والأمثلة كثيرة، فالمنهج الذي صيغت به الوثيقة الدستورية الموصوفة بأنها انتقالية، تشتمل على ٥٣ بنداً، تماثل من حيث الشكل العام الدساتير الدائمة التي تصدرها الدول المستقرة، وفق إجراءات شفافة ومشاركة واسعة، وتخضع لحوار مجتمعي حقيقي؛ إذ لم يحدث شيء من هذا. فلجنة الدستور شُكِّلت بقرار رئاسي، ولم تتواصل مع مكونات الشعب السوري، وفي خلال أسبوع واحد وضعت وثيقة دستورية لخمس سنوات انتقالية مرة واحدة، تماثل من حيث الشكل أيضاً مدة رئاسية كاملة في كثير من الدول التي تعتمد أسلوب الانتخاب لاختيار الحاكم.

ولا أدري؛ لماذا لم تُشكل طاولة حوار مجتمعي موسعة تستمر شهراً أو شهرين، تشارك فيها رموز من مختلف المكونات السورية، وتُقر مبادئ لمرحلة انتقالية لفترة زمنية محدودة لا تزيد على عامين، وبعدها انتخابات حرة لبدء حياة سياسية مستقرة تعلن بها عن سوريا جديدة لكل مواطنيها؟

إن التسرع في إصدار وثيقة دستورية مفصّلة توفر للرئيس سلطات واسعة –وإن قيل إن ظروف سوريا تتطلب يداً حازمة قادرة على التعامل الحازم مع التحديات– اتضح معه أن ردود الفعل من مكونات سورية كثيرة ترى الأمور عكس ما استُهدف، مما يضع أعباء على الرئيس وحكومته، في الداخل كما في الخارج. فهناك من يرى أن سوريا الجديدة لا تحمي كل مواطنيها، وبخاصة أصحاب العقائد ذات الخصوصية، ومن ثم يبررون لأنفسهم تقديم مظلة حماية لهؤلاء المتضررين، ويستشهدون بما ورد في الوثيقة الدستورية وطريقة إصدارها.

داخلياً، «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، رأت أن الدستور الانتقالي يتناقض مع المبادئ الواردة في الاتفاق الموقع مع الرئيس أحمد الشرع. ومواقف فئات علوية ودرزية –وإن اختلطت فيها التحفظات والرفض والصمت– تعد إشارات ذات دلالة، وفي الخلفية من ينذر باللجوء إلى السلاح؛ سواء مَن يوصَفون بالفلول، أو بالمتشككين في النظام الجديد، ومن ثم فالأمر يتطلب معالجة رشيدة، بدلاً من أن تتفاقم الأمور، على النحو الذي تنذر به زيارات بعض رجال الدين الدروز السوريين إلى داخل الجولان المحتل، مع مراعاة أن من بين الدروز السوريين من انتقد الزيارة؛ رغم محاولات صبغها دينياً، ونفي دلالاتها السياسية.

وثائق الدستور في المراحل الانتقالية ليست وثائق مقدسة، فإن فرضَت التجربة العملية التغيير في بنيتها كلياً أو جزئياً، فمن الحصافة والحكمة لمن يملك القرار أن يتجاوب مع تلك التحفظات، وأن يوسع مساحة المشاركة، وأن يثبت وعوده في احتواء الجميع من دون استثناء.

معضلة الدستور الانتقالي تمتد إلى كثير من القرارات التي لم تضع في اعتبارها أن انهيار النظام لا يعني بالضرورة التخلص من كل مؤسساتها بجرة قلم، وبالأخص: الجيش، والشرطة، والاستخبارات، والخارجية، والتعليم، والاقتصاد. ففي تلك المؤسسات فئتان: الأولى هي العليا التي تماهت مع النظام السابق، ويُفترض التخلص منها ومحاسبة المخطئين بالقانون على تجاوزاتهم في حق الناس، والثانية الغالبية من التقنيين والإداريين، ولا يعدُّون مسؤولين كالفئة الأولى، وتظل لديهم معرفة معقولة بإدارة كثير من الملفات، والتي يحتاج إليها أي نظام جديد، وبقليل من الترشيد يظل هؤلاء عنصراً مهماً في بناء النظام الجديد.

والثابت أن نتيجة التضحية بالفئتين معاً والبدء من الصفر –كما يحلو للبعض وهم في حالة نشوة ثورية زائفة– تكون بلداً بلا جيش ولا أمن، ولا فئة تكنوقراطية، ولا خبراء ولا علماء، وبالتالي يضع النظام الجديد نفسه في دوامة لا نهاية لها، فضلاً عن أطماع خارجية شرسة.

وقد يجد البعض من صانعي النظام الجديد غضاضة في احتواء قطاعات من العاملين في تلك المؤسسات كأساس تقني يُعتمَد عليه، خوفاً من عدم الولاء للنظام الجديد، وهو أمر تغيب عنه التداعيات الخطرة التي يتضمنها لفظ آلافٍ من الموظفين والعمال، وتركهم وأسَرهم بلا عمل ولا مورد رزق، ما يدفع كثيرين منهم إلى الانزلاق إلى أعمال عدائية؛ سواء فردية أو جماعية.

وفي التجارب التي شهدت تحولات ثورية عميقة، واعتمدت مبادئ العدالة الانتقالية منهجاً لإعادة البناء، انتقلت البلاد من الفوضى إلى الارتقاء، وشهد لها الجميع بالرشادة السياسية، وهنا يبرز كل من تجربتَي: رواندا في عهد بول كاغامي بعد المذابح الأهلية ١٩٩٤ بين الهوتو والتوتسو، والتحول إلى بلد مستقر يحقق تنمية مشهودة، بعد اعتماد سياسة المصالحة الوطنية، ونبذ العنف والتعددية السياسية، وتجربة جنوب أفريقيا الشهيرة بعد سقوط النظام العنصري فيها ١٩٩٠. قد تأخذ بعض تلك الإجراءات وقتاً لتصبح منهجاً مجتمعياً متكاملاً، ولكنها تستحق التطبيق.

منظّمة: القوات التركية ارتكبت جرائم حرب في سوريا

تسبب الاحتلال التركي في قتل ٧٤ مدنياً بينهم ٢٠ طفلاً، وإصابة ٣١٤ بينهم ٤٠ طفلاً، منذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٥ في عموم مناطق إقليم شمال وشرق سوريا.

أكد تقرير صادر عن منظمة «إنسايت»، أن الاحتلال التركي ارتكب جرائم ضد الإنسانية في شمال وشرق سوريا منذ مطلع عام ٢٠٢٥، بما في ذلك عمليات قتل جماعي لمدنيين، بينهم أطفال، عبر استهداف منازل عائلات في مناطق متعددة.

ووثّق التقرير حادثة مروعة وقعت في ليلة ١٦-١٧ آذار ٢٠٢٥، عندما قتلت طائرة مسيّرة للاحتلال التركي ١٠ مدنيين من عائلة واحدة في ريف كوباني الجنوبي، بينهم أطفال رضع. ونجت طفلة فقط من الهجوم الذي استهدف منزل العائلة مباشرة.

وقال التقرير إن الضحايا ينتمون إلى عائلة كردية من قرية كرك بريف كوباني، وكان الأب، عثمان بركل عبدو، يعمل مزارعاً لتأمين لقمة عيش أطفاله.

ونقل التقرير عن حمودة قاسملو، أحد مالكي المزارع في المنطقة، قوله: «في عام ٢٠٢٥، تقتل تركيا أطفالاً بعمر ٣ أشهر وأربعة أعوام بتهمة أنهم إرهابيون.. أبو إسكندر كان بمثابة أخي.. كانت أوضاعه المادية تحت الصفر وكان يعمل لتأمين لقمة الخبز لعائلته». وأضاف: «المأساة أن تكون غير آمن في منزلك وفي أرضك».

ووثّق التقرير أيضاً «سلسلة من الهجمات التي ارتكبها الاحتلال التركي منذ بداية عام ٢٠٢٥، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة عشرات المدنيين، بينهم أطفال. وشملت هذه الهجمات قصف منازل عائلات في قرى صرين وعين عيسى وتل تمر، بالإضافة إلى قصف السوق الشعبي في مدينة صرين، الذي أدى إلى مقتل ١٢ مدنياً وإصابة ١٣ آخرين».

وأشار التقرير إلى أن «هذه الهجمات تزامنت مع تصريحات لمسؤولين أتراك، بينهم الرئيس التركي ووزير الخارجية، تضمنت تهديدات عنيفة ضد المدنيين في شمال سوريا».

وذكر التقرير أن هجمات الاحتلال التركي على إقليم شمال وشرق سوريا منذ بدء العام الجاري، أدى إلى « قتل ٧٤ مدنياً بينهم ٢٠ طفلاً، وإصابة ٣١٤ بينهم ٤٠ طفلاً».

ووصف التقرير الهجمات بأنها «جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم حرب»، مشيراً إلى أنها تنتهك البروتوكولات الدولية التي تحظر استهداف المدنيين. وأكد التقرير أن هذه الهجمات تمت بشكل ممنهج وواسع النطاق، مما يستوجب مساءلة المسؤولين عنها.

ودعا التقرير «الحكومة السورية إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه هذه الهجمات»، وطالب المجتمع الدولي بالتحرك لوقف هذه الانتهاكات وحماية المدنيين في المنطقة.

وشهدت مناطق شمال وشرق سوريا تصعيداً في العمليات العسكرية للاحتلال التركي منذ سنوات، ما أدى إلى نزوح آلاف المدنيين وتدمير البنية التحتية في العديد من القرى والمدن. وتواصل المنظمات الحقوقية الدولية تسجيل جرائم متكررة ضد المدنيين في المنطقة، بما في ذلك قصف المنازل والمدارس والمستشفيات.

حزب السلام يدين مجزرة الاحتلال التركي في كوباني

استنكر حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال التركي في ريف كوباني والتي راح ضحيتها ٩ شهداء مدنيين من عائلة واحدة بينهم ٧ أطفال وامرأة، داعياً المجتمع الدولي والسلطات في دمشق إلى التحرّك وإبداء موقف جدي وواضح إزاء جرائم تركيا في المنطقة.

وقال حزب السلام الديمقراطي الكردستاني: "ارتكبت قوات الاحتلال التركي، مجزرة مروّعة راح ضحيتها ٩ شهداء مدنيين من عائلة واحدة بينهم ٧ أطفال وامرأة، إضافة إلى إصابة اثنين آخرين بجروح من نفس العائلة، وذلك جراء قصف جوي للمنطقة الواقعة بين قريتي "قومجي" و"برخ بوتان" جنوبي كوباني".

وأضاف: "إننا في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني في الوقت الذي ندين فيه ونستنكر بأشد العبارات هذه المجزرة، نطالب المجتمع الدولي بإبداء موقف جدي وواضح حيال الجرائم التي ترتكبها تركيا والفصائل التابعة لها في مناطق شمال وشرق سوريا".

وجدّد حزب السلام الديمقراطي الكردستاني تأكيده على أن "الصمت الدولي إزاء هذه الجرائم إنما يشكّل تشجيعاً لتركيا على ارتكاب المزيد من الانتهاكات في المنطقة".

كما طالب حزب السلام "سلطات دمشق بالخروج عن حالة السكوت إزاء ممارسات تركيا وانتهاكاتها وتدخلاتها في سوريا"، مؤكداً أن "البلاد لا يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار طالما هناك محتل تركي يتحرك فيها بحرية دون رادع".

مخرجات الكونفرانس الأول للنساء الكرديات في روج آفا

تحت شعار «قيادة المرأة الكردية تضمن الوحدة الوطنية الكردية» عُقد الكونفرانس الأول للنساء الكرديات في روج آفا في قاعة حديقة آزادي في مدينة قامشلو.

وحضر الكونفرانس نحو ٣٠٠ مندوبة من الأحزاب السياسية، والمثقفات، والكاتبات، والفنانات، والصحفيات، والتنظيمات والحركات النسائية، وممثلات عن مؤسسات الإدارة الذاتية وشخصيات من حلب ودمشق.

واختتم الكونفرانس ببيان ختامي تضمن جملة من المخرجات وهي:

١- الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني كردستاني شامل على مستوى أجزاء كردستان الأربعة في هذه المرحلة المصيرية والحساسة تلبية لتطلعات وآمال الشعب الكردي وكافة النساء الكرديات، مع التأكيد على الدور الفعال للمرأة في صياغة الاستراتيجيات الأساسية .

٢- الكونفرانس يدعو إلى عقد المؤتمر القومي الثالث للمرأة الكردية على مستوى أجزاء كردستان الأربعة في روج آفاي كردستان.

٣- الإسراع في عقد مؤتمر قومي للقوى الكردية في روج آفا، ليكون بمثابة منصة لتوحيد الرؤى والجهود السياسية والاجتماعية من أجل حل القضية الكردية في سوريا والذي يعد ذا أهمية ضرورية وعاجلة، مع ضمان تمثيل المرأة .

٤- رفض الإعلان الدستوري الصادر عن الحكومة المؤقتة في سوريا ودعوتها للعمل وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ كمطلب جامع لكل النساء والمكونات والشعب السوري.

٥- إن بناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية هدف أساسي لمكونات الشعب السوري وضمان لحقوق المرأة ، مع التأكيد على اتخاذ مشروع الإدارة الذاتية نموذجاً يمكن البناء عليه كحل لكامل الجغرافيا السورية بكافة مكوناتها.

٦- التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار وبنسبة لا تقل عن ٥٠٪ لضمان بناء سلام مستدام وبناء سوريا ديمقراطية.

٧- العمل والنضال من أجل اعتماد المواد الواردة في العقد الاجتماعي لشمال وشرق سوريا، المتعلقة بالمرأة في الدستور السوري القادم.

٨- العمل معاً مع النساء من باقي المكونات السورية وبناء التحالفات الديمقراطية معاً للمحافظة على حقوق المرأة وتضمينها في الدستور الجديد.

٩- التأكيد على أن الدفاع الذاتي المشروع حق وواجب على كل امرأة.

١٠- حث المرأة الكردية عبر تنظيماتها على لعب دور طليعي في النضال والوقوف في وجه كافة أشكال العنف والإبادة بحق النساء السوريات وتقديم المساندة والدعم اللازم لهن، والتعريف بتجربة المرأة في شمال وشرق سوريا للنساء في باقي المناطق السورية.

١١- التأكيد على ضرورة الاستمرار في عملية تدريب وتمكين النساء في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها لتحقيق التطوير والتنمية اللازمة.

١٢- التأكيد على تأمين عودة آمنة للمهجرين قسراً من عفرين وسري كانية وتل أبيض والشهباء وباقي المناطق المحتلة إلى مناطقهم الأصلية، وضرورة تطبيق العدالة الانتقالية لجبر الضرر والتعويض عن الانتهاكات التي مورست بحقهم.

١٣- الكونفرانس يدعو كافة النساء الكرديات في روج آفا وسوريا إلى الانضمام للنضال معاً من أجل تحقيق الوحدة الكردية وتضمين حقوقهن في دستور سوريا.

الإدارة الذاتية: اتفاق قسد ودمشق "تاريخي"

أصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بياناً وصفت فيه الاتفاق الذي أُبرم مؤخراً بين قسد ودمشق بـ "المهم والتاريخي" معتبرةً أن الاتفاق "سيكون حافزًا مهمًا ومُلهمًا لتعزيز روح التشاركية في رسم وبناء مستقبل سوريا الجديدة"، مؤكدةً أنها ستعمل بروح المسؤولية في قيادة المرحلة.

وقالت الإدارة الذاتية في البيان: «الاتفاق الذي تمّ توقيعه بين السيد أحمد الشرع والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية السيد مظلوم عبدي هو اتفاق مهم وتاريخي في مرحلة حساسة وعصيبة تمر بها سوريا عُقب سقوط نظام البعث».

وأضافت: «نؤكد على أنَّ هذا الاتفاق وما يتضمنه من بنود هو تأكيد على أنَّ الخيار الوحيد هو حل قضيتنا عن طريق الحوار، وهو في الوقت نفسه يُعبِّر عن موقفنا الدائم ومحافظتنا على وحدة الأراضي السورية ونسيجها المجتمعي، وهي خطوة إيجابية ومهمة في تقليص الفجوة بين كافة الأطراف السورية، وسيكون حافزًا مهمًا ومُلهمًا لتعزيز روح التشاركية في رسم وبناء مستقبل سوريا الجديدة، والابتعاد عن عقلية وذهنية الإقصاء والاستبداد التي عانى منها جميع السوريين بمختلف أطيافهم، وسنعمل كإدارة ذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا بروح المسؤولية في قيادة المرحلة كما كنا دائمًا».

وتابعت: «منذ اليوم الأول من سقوط النظام البعثي، ونحن في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا أكدنا على ضرورة الاتفاق بين مختلف القوى الوطنية السورية، والسعي لإطلاق حوار وطني سوري يُشكِّل أساس حل الأزمة السورية، وبناء سوريا ديمقراطية موحدة».

وأردفت: «بهذه المناسبة، نُهنئ شعبنا بهذه الخطوة التي تُعد انتصارًا للشعب السوري بكامله، وكانت سدًا في طريق كل من يحاول النيل من الانتصارات التي يحققها شعبنا من خلال محاولات إشعال الفتنة وخلق حالة من الفوضى والتوتر والتشتت بين مكونات الشعب السوري، وكما لم يستطع النظام السابق بصدع العلاقات التاريخية الشعبين الكردي والعربي في عام ٢٠٠٤، والتي على إثرها انتفض شعبنا ضد الظلم ومحاولات تمزيق النسيج السوري لن ندّخر جهدًا لحماية وحدة شعوبنا وحماية مكتسباتنا، وبهذه المناسبة، نستذكر شهداء انتفاضة قامشلو ٢٠٠٤ بكل اعتزاز وسنظل أوفياء لهم».

وقالت: «نُهيب بشعبنا المقاوم، الذي له الفضل في الانتصارات التي حققناها ونحققها، بأنَّنا مستمرون في عملنا لإيصال سوريا بشكل عام، وشمال وشرق سوريا بشكل خاص، إلى بر الأمان، وتحقيق أهداف ثورتنا في وحدة سوريا ودمقرطتها، اتفاق اليوم هو خطوة مهمة لتحقيق آمالكم وتطلعاتكم، وسيحقق هذا الاتفاق أهدافه ويعم السلام في المنطقة».

مسد: أي حكومة حقيقية يجب أن تستند إلى مبدأ الشراكة الوطنية

أعرب مجلس سوريا الديمقراطية عبر بيان له عن موقفه إزاء تشكيل الحكومة السورية الجديدة، معتبراً أن ما تم الإعلان عنه غلب عليه اللون الواحد ولا يرقى إلى مستوى التطلعات الوطنية، مؤكداً أن تشكيل حكومة بهذه الصيغة لا يمكن اعتباره خطوة نحو الحل، مشدّداً على أن أي حكومة حقيقية يجب أن تستند إلى مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية وألّا تُقصي أي طرف سوري.

وقال مجلس سوريا الديمقراطية: «يعبّر مجلس سوريا الديمقراطية عن موقفه إزاء الحكومة السورية الجديدة التي تم تشكيلها مؤخرًا، والتي كان يُفترض أن تكون خطوة نحو مشاركة واسعة لممثلي المجتمع السوري ومؤشرا نحو حلّ سياسي شامل ينهي معاناة السوريين ويؤسس لمرحلة جديدة من التوافق الوطني».

وأضاف: «لقد كنا نأمل أن تكون هذه الحكومة تمثيلية بحق، تُعبّر عن التنوع السوري بكل مكوناته السياسية والاجتماعية، إلا أن ما تم الإعلان عنه لا يرقى إلى مستوى التطلعات الوطنية، حيث غلب عليه اللون الواحد رغم إشراك بعض الشخصيات التكنوقراط. كما أن هذه الحكومة لم تأخذ بعين الاعتبار التمثيل الحقيقي للمرأة، التي تشكل أكبر شريحة اجتماعية، والتي عانت أكثر من غيرها خلال السنوات الماضية، سواء على مستوى النزوح أو الفقدان أو العنف أو التهميش السياسي. إن تمثيل المرأة الواسع تعبير عن عقلية منفتحة على المشاركة وعدم التمييز، والاستعداد للمساواة والتوازن في الحقوق».

وتابع: «إن تشكيل حكومة بهذه الصيغة لا يمكن اعتباره خطوة نحو الحل بما ظهر من سيطرة جهة واحدة تحمل طابعا أيديولوجيا لاتستطيع الكلمات المعسولة أن تغيره مع ماجاء فيها من شعارات سطحية في أهداف الوزارات، بل إعادة إنتاج لنهج لم يحقق أي فائدة لسوريا أو لمكوناتها».

وقال: «إننا في مجلس سوريا الديمقراطية نؤكد أن أي حكومة حقيقية يجب أن تستند إلى مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية، وألّا تُقصي أي طرف سوري، بل تستوعب جميع القوى الفاعلة على الأرض، وتعكس تطلعات جميع السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو القومية أو الدينية أو الجندرية».

وذكر مجلس سوريا الديمقراطية أن «نهج التعيين بدون الرجوع إلى معايير المشاركة والتنوع منذ تشكيل لجنة الحوار وما صدر عنها من مؤتمر شكلي ولجنة للاعلان الدستوري ومارسم من توجهات تفرض الهيمنة على الحياة السياسية وفرض مسار لحكم فردي غير ديمقراطي، كل ذلك لايبشر بمرحلة انتقالية لتصحيح بناء الدولة السورية وفق حياة سياسية سليمة».

وقال: «ندعو كافة القوى الوطنية السورية إلى العمل المشترك من أجل مسار سياسي جديد، يُبنى على أسس ديمقراطية حقيقية، ويأخذ في الاعتبار حقوق كل المكونات، بعيداً عن السياسات الإقصائية التي أثبتت فشلها. كما نشدد على ضرورة عدم تكرار الأخطاء السابقة في استخدام أدوات أثبتت عدم جدواها، سواء في إدارة الدولة أو في تحقيق الاستقرار».

وختم مجلس سوريا الديمقراطية بيانه بالقول: «سوريا بحاجة إلى حلول جديدة، تعتمد على الحوار والتوافق، وليس على إعادة إنتاج نفس الأساليب التي عمّقت الأزمة وأطالت معاناة السوريين».

اللامركزية والهوية الوطنية في سوريا

● د. عقيل سعيد محفوض

(السلام– المركز الكردي للدراسات) .. غالباً ما تُحيل اللامركزية والهوية في بلد مثل سوريا إلى مدارك تهديد أكثر منها مدارك فرصة، وفواعل انقسام أو اختلال أو ضعف او اختراق أكثر منها فواعل تماسك وانتظام وقوة ومنعة. وهذه أمور ملازمة لنشوء الدولة الحديثة في سوريا والمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨)، وفترة السيطرة الكولونيالية التي تمثلت بالانتداب الفرنسي على سوريا (١٩٢٠– ١٩٤٦). وتم إعادة إنتاج مدارك التهديد– الفرصة حيال اللامركزية والهوية خلال الأزمة السورية منذ العام ٢٠١١، خاصة بعد إسقاط النظام نهاية ٢٠٢٤.

عندما تختل موازين المعنى والقوة في بلد ما ويندلع صراع عميق وممتد يهدد وجود المجتمع والدولة، تصحب الأولوية للملمة التكوينات والمناطق والتطلعات والرهانات في إطار فكرة واحدة وروح مجتمع واحد ودولة واحدة. وبالنسبة للكاتب، فقد كان تركيزه الرئيس وهاجسه الأساس، خلال عدة سنوات، فيما يفكر ويبحث ويكتب هو: كيف يمكن للسوريين أن يكونوا مجتمعاً ودولة قابلين للاستقرار والاستمرار؟ وكيف يمكن الموازنة بين أولويات المجتمع وأولويات السلطة أو الدولة بين المركزية واللامركزية؟

والآن، حان الوقت لإعادة التفكير في الموضوعتين: اللامركزية والهوية الوطنية بأكبر قد ممكن من العمق والجدية وأقل قدر ممكن من الأدلجة. وإذا كانت الفكرة الشائعة بين السوريين هي أن اللامركزية تهدد الهوية الوطنية، فقد حان الوقت أيضاً لاختبار أو تجريب العكس، أي كون اللامركزية مدخل أساس لقيام هوية وطنية أكثر تماسكاً واستقراراً.

ولو أن هذا النص لن يذهب بعيداً في هذا الباب.

وخلال عدة عقود، لم يمكن بالإمكان الدخول في نقاش جاد أو معمق حول اللامركزية والهوية. وثمة خلاف حاد حول كل ما يتعلق بالظاهرة السورية اليوم، ومنها طبيعة النظام السياسي والهوية الوطنية: أي نظام سياسي؟ وأي هوية؟ وليس من المتوقع أن يتوافق السوريون في وقت قريب عليها. والواقع، أن ثمة طبقات من الهواجس والمخاوف، وأيضاً من سوء التقدير والفهم حيالها. ويزيد في ذلك تحولات القيم لدى السوريين عن معنى «مجتمع» و«دولة»، وبعيداً عنهما، إن أمكن التعبير.

الميزان أو المنظور

يتعلق الأمر بالسؤال حول العلاقة الممكنة أو المحتملة بين اللامركزية والهوية، بين تكوينات الهوية «ما دون الدولة» وتكوين «هوية وطنية». وهل اللامركزية تمثل تهديداً لمركزية المعنى والهوية في «مجتمع» و«دولة» في سوريا؟ أم أنها –على العكس– حاجة وضرورة من أجل معنى وهوية جامعة في «مجتمع ودولة سوريين»؟

يتعلق الأمر أيضاً بالكيفية التي يُنظر وفقها للمركزية واللامركزية. فإذا كان النظر للبلد بوصفه جماعات وهويات مناطقية أو لغوية أو قومية أو دينية يجب أن تكون معاً، فهذا يعني أن الميزان أو المنظور هو أولوية (أو ربما قوامة) المناطق أو الأقاليم على المركز، أولوية اللامركزية على المركزية، وأولوية الجماعة أو الملة أو المنطقة على المجتمع. أما إذا كان النظر للبلد بوصفه شعباً ومجتمعاً سورياً يتضمن تشكلات أو تكوينات إثنية ودينية وجهوية، فإن الأولوية أو القوامة –من هذا المنظور– هي لـ«المجتمع» و«الدولة».

هذه مسألة مهمة، بقدر ما إنها خلافية، وهي خطيرة بالنسبة للبعض. مهمة لوحدة المجتمع وعدم نمو الاتجاهات الانقسامية والصراعية فيه وضمان تشكل هوية وطنية جامعة لكل أنماط التشكل والتكوين الاجتماعي. لكنها خلافية، إذ مَنْ يقرر ذلك؟ ووفق ميزان وتطلُع مَنْ؟ وكيف يتم تدبير الاختلافات والفروق بين التكوينات والتشكلات والجماعات والأقليات والأكثريات؟ وهي خطيرة بالنسبة لمن لديهم مخاوف من استبداد جماعات أو سرديات وإيديولوجيات بعينها، أو مخاوف من انقسام البلد على أسس جهوية أو مناطقية أو حتى عرفية أو دينية/ طائفية.

حديث اللامركزية والهوية

وكان الحديث عن اللامركزية في سوريا، خلال عدة سنوات وخاصة بعد العام ٢٠١١، أقرب للتلاعب اللفظي والبلاغي منه إلى التفكير الجدي بها أو محاولة تطبيقها، وأشبه بحيلة وتكتيك خطابي– سياسي لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية على النظام السياسي، ارتباطاً بالصراع الدائر والممتد والعميق في البلاد منذ العام ٢٠١١ وحتى إسقاطه في نهاية العام ٢٠٢٤. وقد يتواصل ذلك في سوريا ما بعد الأسد، إذ ثمة مؤشرات على وجود مقاربات مشابهة إلى حد ما بالنسبة لطبيعة النظام السياسي (مركزي، لامركزي). وينسحب جانب من ذلك على حديث الهوية أيضاً. وأما معناها، فمن المرجح أن يتم تحديده (أو بالأحرى إعادة تحديده) مركزياً أيضاً. وهذا ما كان خلال عدة عقود، وقد يتواصل بكيفية أو أخرى، كما سبقت الإشارة.

وكان البحث في الهوية أحد الأسباب التي دفعت بشار الأسد شخصياً لإغلاق مركز الأبحاث الوحيد تقريباً في سوريا بكيفية مؤسفة وغير مبررة، عندما عقد مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» مؤتمراً عن الهوية السورية في ضوء الصراع (في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨)، مدشناً نقاشاً فكرياً سياسياً عن أزمة الهوية في الداخل. ونقل كتاب ومثقفون عن الأسد قوله إن «سوريا ليست بحاجة إلى مراكز أبحاث».

وعندما أعلن «مداد» عن مؤتمر الهوية الوطنية، قالت مستشارة الرئيس: «لا توجد في سوريا مشكلة هوية، وكان من الأفضل للمركز أن يبحث في الحرف والمهن اليدوية»! والواقع أن أكثر حديث النظام عن اللامركزية والهوية كان استكشافياً وفلكلورياً وعاماً لدرجة يمكن معها القول إنه بالكاد يحيل إلى شيء. والصحيح أنه كان أقرب للتحايل منه للبحث والتفكير الجاد في كيف يمكن تدبر جانب من أزمات البلاد.

فكرة اللامركزية

المهم في فكرة اللامركزية أن تكون الرؤية لإدارة الحياة والعمل والإنتاج والعيش في المنطقة أو الإقليم (اللامركزي) من منظور الفواعل المحلية، باعتبار أن «أهل مكة أدرى بشعابها»، وباعتبار أن الإقليم/ المنطقة في البلد هو جزء من كل. وهذا لا يعني أن تقوم هوية كيانية للمحليات/ الجهويات/ المناطق/ الأقاليم. إذ على العموم، لا توجد في سوريا مناطق ذات خصوصية محض دينية أو محض قومية، خلا بعض التركيز النسبي في بعض المناطق. وثمة نظم حكم لامركزية في بلدان تُعَدّ متجانسة أو شبه متجانسة إثنياً ودينياً والعكس صحيح، أي أن ثمة نظم حكم مركزية في بلدان متعددة اثنياً ودينياً.

وهكذا، فإن اللامركزية هي جزء من دينامية السياسات العامة وتدبير الحياة الاجتماعية. وبقدر ما أن الخصوصيات الإثنية والدينية الخ مهمة، فإن التفاعل والاندماج الاجتماعي الوطني مهم هو الآخر. ولا يفترض أن يكون المجتمع متعدداً إثنياً وعرقياً ودينياً أو فيه

نداءات وتيارات هووية حتى تقوم اللامركزية. وهنا، تبدو اللامركزية «تقنية سياسية» أو «تقنية سياساتية» و«تنموية» وليست مجرد تعبير عن نداءات جهوية أو مناطقية أو دينية.

ومن الممكن أن يكون هناك «لا مركزية موسعة». بمعنى، هندسة المشهد في بعض المناطق أو الأقاليم بكيفية تتيح إبراز وجود وتمكين هويات وديناميات خاصة حسب التكوين الاجتماعي: لغوياً ودينياً وثقافياً. أي إفساح المجال أمام الجماعات والتكوينات والمحليات لأن تعبر عن نفسها وتعيش خصوصيتها، إنما بقدر محدد ومحكوم من قبل المركز أو ضوابط ومعايير مركزية تساهم هي نفسها (الجماعات والتكوينات) في تحديدها.

ما يشبه الفدرالية

لا توجد أنماط معيارية من اللامركزية أو الفدرالية. بل ثمة أنماط وتشكلات وأطياف منها تختلف بين بلد وآخر. وقد تذهب اللامركزية إلى تمكين المناطق والأقاليم والمحليات والجهويات من تبني سياسات أبعد من مجرد الاستجابة للخصوصيات، وأبعد من إدارة وتدبير المصالح والتطلعات الإثنية والدينية إلى ما يشبه الفدرالية أو نمط من أنماطها. لكن المهم في ذلك هو ألا يكون لنزعات اللامركزية أبعاداً حركية أو كيانية تصدع المجتمع والدولة، وألا تخلق استقطاباً هوياتياً وسياساتياً/ صراعياً، وألا تثير مخيالاً انقسامياً.

والمهم بالقدر نفسه، هو ألا يتحدد ذلك مركزياً أو ألا يكون محض مركزي، سواء أكان من قبل بيروقراطية حكومية ونظام سياسي مستبد، أو من قبل إيديولوجية أو عصبة مهيمنة بالإكراه والغلبة على السياسة والمجتمع والدولة. ثمة حاجة لأن يكون شكل النظام السياسي وطبيعة الحكم محل توافق عام وليس نتيجة إكراه أو حكم الغلبة.

في الختام، إن اللامركزية لا تمثل بذاتها مصدر تهديد للهوية في سوريا. وبالمقابل، ليست الترياق لأزمات البلاد ولا الحافظ الجامع المانع للمجتمع من التسلط والاستبداد. الصحيح هو عدها «تقنية سياساتية» أكثر منها إيديولوجيا. وهي حاجة بالنسبة المجتمعات متعددة الإثنيات والتكوينات، بل هي حاجة بالنسبة للمجتمعات عموماً. وعندما تكون اللامركزية، على اختلاف صيغها ونداءاتها وتمثلاتها وخبراتها، حصيلة دينامية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومحل توافق وطني، فإنها تمثل عندئذ عامل تماسك لـ«المجتمع» و«الدولة» وعامل قوة وأمان، وليس عامل ضعف أو اختلال أو هشاشة أو تفكيك لهما.

نكبة العلويين.. نكبة السوريين الأخيرة

● شورش درويش

لا يمكن انتخاب كلمة تصف ما يجري في مناطق الساحل السوري بغير اعتبارها حملة إبادة للعلويين، وأيّاً تكن مبررات العمل العسكري في تلك المناطق فهي بالمعاني القانونية والإنسانية والسياسية: إبادة جماعية متولّدة عن مجازر متتالية ومستمرّة.

بدأت عملية تعقّب فلول النظام السابق أو ما نجم عنها من «مطاردة الساحرات» على وقع مهاجمة عناصر من بقايا قوات النظام السابق لقوات تتبع لحكومة أحمد الشرع، لتبدأ إثر ذلك سلسلة من المجازر وحلقات الإعدام الميداني وإلقاء الذخائر من المروحيات دون تعيين، وحملات دهم وترويع وسرقة وتعفيش نفّذتها القوات المختلطة المؤتمرة لدمشق.

على أنه يمكن رسم الطريق إلى مجازر الساحل بأنه بدأ بما أسمته أذرع السلطة الإعلامية ومؤيّدوها «الأخطاء الفردية» التي كانت مزيجاً من عمليات القتل خارج نطاق القانون وحالات ثأر وانتقام أنذرت بالقابلية للقتل والتطهير على أساس طائفي، فمرّ الطريق بمشاهد تَعنيف وإهانة العلويين لاسيما سكان القرى العلوية في حمص وحماه وتفشّي خطابات الغلبة الطائفية وتحميل العلويين وزر بطش النظام وكل تركته البشعة. إلى ذلك مثّلت سياسة تطهير جهاز الخدمة العامة من آلاف الموظفين من أبناء الطائفة مقدّمة للتشكيك بنوايا حكومة الشرع، إذ جرى عزلهم تحت بند «موظفون وهميون» وكل ذلك في ظل تردّي الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة في الساحل، مضى الطريق إلى المجازر أيضاً عبر التوترات العسكرية المتقطّعة في قرى وقصبات الساحل، ولعل فقدان الأمل بمشروع الانتقال السياسي، مع وضوح رغبة الشرع وفريقه الحاكم حبس السياسة خارج المجتمع، مثّل الجانب غير المباشر الذي يمكن إضافته إلى جملة العوامل الأخرى، هذا فوق تغليب لغة الإقصاء والتهميش على منطق الحوار والاعتراف بوجود مشكلة طائفية وإثنية وجهوية مزمنة في سوريا بحاجة لمعالجة سياسية وقانونية.

ويمكن كذلك القول بأن قابلية سلطة دمشق إلى الانزياح السريع نحو الحلول العنفية بدل الوسائل السياسية لمعالجة جذر المشكلات السورية يأتي للحفاظ على «هيبة الدولة»، والهيبة هنا هي الجزء القاتل في تفكير أي نظام يريد إثبات نفسه لحاضنته الشعبية وخصومه المحتملين على السواء، وأنه قادر على مزاولة القمع وما ينجم عنه من مجازر ساعة يشاء.

المبالغة في استعراض الهيبة استلزم الاستعانة بالغوغاء والجهاديين الأجانب والقتلة أيّاً كانوا لأجل ترويع المدنيين، قبل فلول النظام. هل يذكّر هذا السلوك بما قامت به قوّات الدولة الأسديّة وشبّيحتها؟ واقعياً، نعم ولا توجد إجابات أخرى.

لم يكن العنف المشهديّ وعمليات الإعدام الموثّقة بالصوت والصورة أمراً اعتباطياً بالنسبة لقوات منضبطة وشديدة المركزية كقوات هيئة تحرير الشام التي تفرّع عنها «الجيش العربي السوري» الجديد، إذ إن التصوير الدعائي لعمليات القتل والوعيد كانت جزءاً من مكينة الإعلام الحربي لتطويع المجتمعات الطائفية والإثنية كلها، ويمكن النظر إليها كرسالة للعلويين وسواهم من طوائف وإثنيات وقوى تعترض مشروع الحكم المطلق، كما أن إقحام الفصائل المنضوية في هذا الجيش كفصيلي «العمشات» و«الحمزات» على ما يحملونه من شراهة للقتل والسلب والتعفيش لم يكن تفصيلاً عارضاً، ذلك أن الاستعانة بهذه الفصائل جاء نتيجة حاجة هيئة تحرير الشام لتغطية المنطقة الواسعة مناط العمل العسكري نتيجة ضعف إمكانياتها المادية والبشرية، إضافة إلى إيكال الأعمال الأشد وضاعةً إلى تلك الفصائل؛ فالمعروف عن هذه الفصائل أنها خاضت تجارب «ناجحة» لتطهير منطقة عفرين من قسم من سكانها وأخضعتهم لنظام بربريّ قائم على القتل والنهبَ والطرد والإحلال السكانيّ ومصادرة الممتلكات.

إلى جانب ما يجري يمكن التنبّه إلى أن الإدارة المؤقّتة في وضع حرج رغم ما تبديه من خطابات تطغى عليها الشدّة والإيحاء بالقوّة، فالغالب على الظن أنه ما عاد بوسع دمشق ضبط فوضى المجموعات المسلّحة التي انفلتت في الساحل حتى وإن أوكلت مهمّة ضبط الساحل لقوات الأمن العام في وقت لاحق. وعليه، فإن سلطة دمشق أمام خيارين يمكن التكهّن بتحقّق أحدهما: إما أن تدخل في دورة تطاحن عسكري مع المجموعات المنفلتة وتفكيك التحالف القائم معها تحت مظلّة «وزارة الدفاع»، أو القبول بالوضع الحالي وما يستصحبه من مواقف دولية رافضة للمجازر وارتفاع نسبة قتل المدنيين، إلى جوار زيادة منسوب الاستقطاب الوطني وتضييع فرصة الحوار مع الشمال الشرقي والجنوب السوري.

والحال أننا أمام صورتين لأحمد الشرع في هذه الأثناء: الأول يحكم ولا يملك ولا قدرة له على ضبط المسلّحين الذي غلّفهم بورقة وزارة الدفاع التي تشفّ ما تحتها من فصائلية مزمنة وولاءات

مختلفة يصعب معها الانصياع لقرارات «رئيس الجمهورية» ووزير دفاعه، فيما الصورة الثانية هي لحاكم يعرف ما يحصل ويريده أن يحصل على هذا النحو الدامي، وفي كلتا الحالتين هذا فشل عظيم لأوّل المطالبات العربيّة والغربية التي أكّدت مراراً على وجوب حماية الأقليات وإدماجها في العملية السياسية.

وفي خضم ما يجري من المهم التفكير في أن المجازر تصنع وعي الجماعات وأنها تستقر في لاوعيها كذلك، وبالتالي فإن ما جرى في الساحل من مجازر وترويع سيحفر كثيراً في وجدان هذه الجماعة الأهلية وسيثير قلق بقيّة السوريين غير المؤيّدين لمشاريع الانتقام، وبالتالي فإن أولى الإجراءات التي تتطلّب الحكمة تبدأ بمحاسبة الجناة وردّ الاعتبار لذوي الضحايا المدنيين وإيكال المهمّة للجنة حياديّة محميّة، على ألّا تكون كلجنة «مؤتمر الحوار الوطني»، أو لجنة إعداد الإعلان الدستوري، فإنعدام الثقة بفكرة «اللجان» بدأت مع الأولى واستمرّت مع الثانية، وإلى جانب ذلك يبدو أن تكسير فكرة الجيش الطائفي باتت خشبة الخلاص للشرع نفسه إذا ما أراد ذلك، فالضروريّ الآن أن يتم إيكال جزء من مهمّة حماية الساحل لأبنائه، علويين وإسماعيليين وسنة ومسيحيين، أي لعموم السوريين من أبناء الساحل بلا تمييز، وبخلاف ذلك سيذكّر وجود عناصر من لون وعقيدة واحدة بالمجازر التي حصلت وأن المجتمع المحليّ يرزح تحت وطأة «احتلال داخليّ» على ما قالته التجربة الأسدية، ومن هنا ستصبح مهمّة فلول النظام أسهل مرّة أخرى لبث فتنة جديدة في وقت آخر.

سليمان علي ينتقد الإعلان الدستوري: غلبَ على لجنة صياغته اللون الواحد

صرّحَ عضو المكتب السياسي في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، سليمان علي، بأن اللجنة التي كُلّفت بصياغة مسودة الإعلان الدستوري السوري غلبَ عليها اللون الواحد ولم تتضمن تمثيلاً للواقع السوري المتنوّع، منتقداً أيضاً المدة الزمنية القصيرة التي استغرقتها صياغة الإعلان، فضلاً عن الصلاحيات الواسعة التي مُنحت للرئيس وحصر دينه في الإسلام، إضافةً إلى اعتماد تسمية الجمهورية العربية السورية.

وقالَ «سليمان علي» في حديث لصحيفة «السلام» ردّاً على أسئلة حول مسودة الإعلان الدستوري السوري التي طُرحت مؤخراً: «بدايةً، ينبغي التفريق بين الإعلان الدستوري والدستور الدائم، فالإعلان الدستوري يتم من خلاله إدارة فترة محددة أو مؤقتة، وبالتالي فإن مواده قابلة للإلغاء أو التعديل أو التغيير أو الإضافة، دون أي صعوبة، خصوصاً وأن اللجنة التي قامت بصياغته لم تكلّف من قبل جهة دستورية أو قانونية أو شرعية، أما الدستور الدائم فعملية تعديل أو تغيير مواده ليست بالأمر السهل وهي عملية معقّدة وتحتاج إلى إجراءات طويلة».

وانتقدَ «سليمان علي» قصر المدة الزمنيّة التي استغرقها الإعلان الدستوري الذي قامت بصياغته لجنة مؤلفة من ٧ أشخاص، مؤكداً أن المسألة كانت تحتاج وقتاً أطول، فضلاً عن أن اللجنة غلب عليها اللون الواحد ولم تتضمّن تمثيلاً للواقع السوري المتنوّع بمختلف مكوّناته، مثل الكرد والسريان والأرمن والدروز والعلويين وغيرهم، واصفاً هذا التهميش بأنه واحد من أكبر المآخذ على الإعلان الدستوري.

وقال عضو المكتب السياسي في حزب السلام: «باعتبار أن هذه اللجنة غلب عليها اللون الواحد، فإنها منحت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وبالتالي فإن هذه الحالة غير صحية»، مضيفاً: «صحيح أنه في الأنظمة الجمهورية تكون صلاحيات الرئيس واسعة، لكن ليس إلى هذه الدرجة. فمثلاً وفقاً للإعلان الدستوري، يحق للرئيس تحديد أو تعيين نصف أعضاء البرلمان، ما يعني أنه يمتلك قدرة السيطرة على البرلمان، وهذا يضعف من دور الحكومة».

كما انتقدَ «سليمان علي» المادة المتعلّقة بدين رئيس الجمهوريّة والذي هو الإسلام وبالتحديد الإسلام السني، مؤكداً أن هذا الشرط يشكّل إلغاءً أو تهميشاً للسوريين الذين ينتمون إلى ديانات وطوائف أخرى، ما يعني أن هؤلاء لا يمكنهم تولّي مثل هذا المنصب حتى وإن توفّرت لديهم الكفاءة وكانوا قادرين على الحصول على الأصوات الكافية.

وذكر عضو المكتب السياسي في حزب السلام أن من بين المآخذ أيضاً اعتماد تسمية «الجمهورية العربية السورية»، معيداً إلى الأذهان أن «هذه التسمية لم تكن متداولة في الدساتير السورية القديمة، فحتى فترة ما قبل الوحدة بين سوريا ومصر، كانت التسمية (الجمهورية السورية)، ولكن بعد الانفصال بين سوريا ومصر تم استخدام تسمية (الجمهورية العربية السورية)»، مؤكداً أن اعتماد الإعلان الدستوري تسمية (الجمهورية العربية السورية) يلغي القوميات الأخرى في سوريا مثل

الكرد والسريان والأرمن وغيرهم، ما يعني إعطاء طابع أو لون واحد فقط للدولة.

وقال «سليمان علي»: «بالرغم من ذلك، أكرر أن مواد الإعلان الدستوري قابلة للتغيير والتعديل، بحكم أنه لم يتم صياغتها بصورة شرعية أو قانونية، فضلاً عن أن الطرف الذي يدير المرحلة الانتقالية جاء بطريقة عسكرية، وبالتالي فإنه لا يمثل حالة قانونية أو شرعية».

وختم عضو المكتب السياسي في حزب السلام حديثه بالقول إن «طبيعة الواقع السوري أو طبيعة المكونات السورية تفرض عند صياغة أي دستور دائم ضرورة تضمّنه مبادئ فوق دستورية، وهذه المبادئ هي بمثابة حماية لحقوق المكوّنات السورية، سواء كانوا كرداً أو أرمناً أو سريانياً أو غيرهم، إلى جانب احترام التنوع الطائفي والاثني، فهناك الدروز والعلويين والشيعة والايزيديين والإسماعيليين والمرشدين، وبالتالي فإن أي دستور دائم لابد أن يراعي هذه الخصوصية، لئلا يتفرد في المستقبل طرف محدد أو حزب معين في هذه المسائل».

«طلال محمد» يعلّق على تشكيل الحكومة السورية الجديدة

صرّح رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، طلال محمد، بأن الاتفاق الذي تم بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية يصب في مصلحة السوريين وينهي معاناة الشعب، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أن الخطوات التي تلت الاتفاق لاسيما تشكيل الحكومة الجديدة أثّرت على هذا الاتفاق.

وقال طلال محمد في تصريحٍ لموقع «إرم نيوز»: « إن الاتفاق التاريخي الذي عقد بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، يصب في مصلحة السوريين وبناء سوريا الجديدة وإنهاء معاناة الشعب السوري، إلا أن الخطوات التي تلت الاتفاق، وآخرها تشكيل الحكومة الجديدة، أثّرت على هذا الاتفاق».

وأضاف طلال محمد: «أن حالة النقد، سواء كأشخاص أو كمؤسسات أو كإدارة ذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، تعكس أن أسلوب تشكيل هذه الحكومة، بصرف النظر إن كانت حكومة تكنوقراط أو حكومة كفاءات، يواجه انتقادات بنّاءة وليست هدّامة، لذلك كان من المفترض أن يتم تشكيل الحكومة عبر الحوارات وعبر اعتماد أساس اجتماع العقبة».

وتابع رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني: «كان من المفترض أن يتوافق الجميع على هذه الحكومة، وأن يتحاوروا على طاولة واحدة، وتشكيل مجلس انتقالي، وبالتالي تشكيل لجنة دستورية بالتوافق، ووضع مسودة دستور، وعلى هذه الأسس يتم تشكيل الحكومة أو مجلس تشريعي أو تنفيذي».

ورأى طلال محمد أنه كان من الممكن لفريق الرئيس الشرع الاستفادة من تجربة الإدارة الذاتية

لمدة ١٤ عاماً لوضع مسودة دستور بشكل عام، ومن ثم تشكيل حكومة.

وشدّد على أن الهدف من الانتقادات الموجّهة إلى السلطة في دمشق إنما هو «التصحيح والبناء»، مؤكداً أن سوريا بحاجة إلى جهود الجميع لدفعها باتجاه الديمقراطية واللامركزية التي تلبي طموحات الجميع.

وقال رئيس حزب السلام الديمقراطي الكردستاني في ختام حديثه إن «أي إجراء لاحق شبيه بهذا الأمر يهدد الاتفاق الموقع بين الشرع وعبدي».

إبراهيم أحمد: الاتفاق بين دمشق وقسد «مهم وتاريخي»

وصف عضو المكتب السياسي في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، إبراهيم أحمد، الاتفاق الذي تم توقيعه بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي والرئيس السوري خلال المرحلة الانتقالية أحمد الشرع بأنه «مهم وتاريخي»، معتبراً أن هذا الاتفاق «سيجنب المنطقة ويلات الحروب المستمرة منذ أكثر من ١٤ عاماً»، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أن الإعلان الدستوري الذي تم طرحه مؤخراً أساء إلى هذا الاتفاق.

وقال إبراهيم أحمد في تصريح لصحيفة «السلام»: «الاتفاق الذي تم توقيعه بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي والرئيس السوري خلال المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، كان مفاجئاً لكل السوريين، عرباً وكرداً، وكان واضحاً أن الاتفاق بين الطرفين جرى برعاية أمريكية، والدليل هو عنصر المفاجئة، وربما حصل ذلك بشكل فجائي لئلا يكون للطرف التركي دوراً في تعطيل هذا الاتفاق».

وأضاف: «هذا الاتفاق يُعتبر مهماً وتاريخياً سواء للشعب الكردي أو العربي ولكل شعوب المنطقة، لأنه سيجنب المنطقة ويلات الحروب المستمرة منذ أكثر من ١٤ عاماً، لذا أجده لصالح الطرفين».

وتابع: «حقيقةً، أتوسّم في كلٍّ من الجنرال مظلوم عبدي والسيد أحمد الشرع خيراً، بغض النظر عن اختلاف الإيديولوجيات، لأن كلاً منهما – حسب رؤيتي – يضع مصلحة الشعب السوري فوق كل اعتبار، وطبعاً يجب ألا ننسى دائماً الحقوق الكردية المشروعة كشعب أصيل في المنطقة».

وقال: «صحيحٌ أن هناك من يريد تعطيل هذا الاتفاق، وهذا أمر طبيعي، بسبب التناقضات والمصالح الدولية المختلفة في المنطقة، خاصة من الطرف التركي، الذي يعادي أي تجربة كردية في أي جزء من أجزاء كردستان الأربعة، لكن بوادر الاتفاق تبدأ بالوضوح شيئاً فشيئاً، خاصة أنه تم مؤخراً عقد اجتماع بين الحكومة السورية الجديدة، برئاسة حسين سلامة محافظ دير الزور السابق وقوات سوريا الديمقراطية بوجود الجنرال مظلوم عبدي، وتم التأكيد على أن الوضع في شمال شرقي البلاد شأن سوري داخلي، وبالتالي يمكن حل المشاكل السورية – السورية داخلياً، كما تم التأكيد على أن الجهود المبذولة في تحقيق هذا الاتفاق هي جهود وطنية خالصة وتحت سقف المصلحة الوطنية».

ولفت عضو المكتب السياسي في حزب السلام إلى أن «إحدى المسائل التي أساءت للاتفاق هي الإعلان الدستوري الذي تم طرحه مؤخراً، والذي نبذ الكثير من الأطراف في المعادلة السورية»، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن «هذا الإعلان يبقى مؤقتاً، وليس دستوراً»، مشدّداً على أهمية أن «تعيد الحكومة السورية الجديدة النظر فيه، أو على الأقل معالجة السلبيات التي حملها، كونه لا يتفق مع النسيج السوري بشكل عام».

وأردف إبراهيم أحمد: «في الواقع،

يمكن القول إن الداخل السوري مستقر – إذا صح التعبير – لكن دون موارد اقتصادية، كما أن مناطق الإدارة الذاتية ذات موارد، لكن معطّلة بسبب التهديدات والاستهدافات التركية المستمرة، بالإضافة إلى حالة الحصار التي تعيشها المنطقة، لذا، فالاتفاق سيحقق حالة تكامل، وسيكون طريقاً لتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام في سوريا».

وقال: «في النهاية، نركز على الحقوق الكردية المسلوبة لمدة قرن كامل، وبدون هذه الحقوق، لن يكون للاتفاق أي معنى، ولا أظن أن الأطراف التي دعمت هذا الاتفاق، بالإضافة إلى أطراف الاتفاق أنفسهم، سواء أكان الجنرال أو السيد أحمد الشرع، قد تناسوا هذه الحقوق، وأتوقع أن الأطراف كلها وضعت الحقوق الكردية ضمن الاعتبار، بحيث يكون الشعب الكردي راضياً عن أي تطور في هذا الاتفاق».

مسلم عباس: يمكن تسمية سوريا الحالية بسوريا الإقصائية

وصف عضو المكتب السياسي في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، مسلم عباس، سوريا الحالية بـ «الإقصائية»، معتبراً أنه «لم يتغيّر شيء جوهرياً بعد سقوط النظام السوري»، منتقداً مسودة الإعلان الدستوري السوري، مؤكداً أن هذه المسودة لا ترقى إلى مستوى التضحيات التي قدمها الشعب السوري، داعياً حكومة دمشق إلى إعادة النظر فيها.

وقال «مسلم عباس» في تصريح لصحيفة «السلام»: «يمكن تسمية سوريا الحالية بسوريا الإقصائية، إذ لم يتغيّر شيء جوهرياً بعد سقوط النظام السوري، ولم يتحقق ما كان يطمح إليه السوريون من حرية وكرامة وعدالة بعد ١٤ عاماً من الحرب».

وأوضح: «بعد سقوط نظام الأسد، نصب أحمد الشرع نفسه رئيساً لسوريا عبر مؤتمر (إقصائي) سمي بمؤتمر النصر، وعقب ذلك مباشرةً ألغى الدستور ومجلس الشعب وأمر بحل الفصائل المسلحة وحل حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وقرّر تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني (الإقصائي)».

وتابع: «في أوائل شهر آذار، أعلن الشرع عن تشكيل لجنة لصياغة مسودة الإعلان الدستوري، وقد أتمت هذه اللجنة عملها في أقل من عشرة أيام، وكأن المسودة كانت معدةً مسبقاً، وعند الإعلان عن المسودة كانت المفاجأة للشعب السوري، إذ لم تتناسب بنود الإعلان الدستوري مع التضحيات التي قدمها الشعب السوري».

وقال مسلم عباس إنه «لا يجد فرقاً بين الإعلان الدستوري الذي طُرح مؤخراً وبين الدستور السوري السابق»، منتقداً «الصلاحيات الواسعة أو شبه المطلقة التي تُمنح فيه للرئيس»، معتبراً أن «هذه الصلاحيات تجعل من الرئيس (الزعيم الأوحد) الذي يقرر كل شيء، كما لو أنه (إله)».

كما انتقد عضو المكتب السياسي في حزب السلام «حصر دين الرئيس في الإسلام، واعتماد الفقه الإسلامي مصدراً للتشريع»، مشيراً إلى أن سوريا دولة متعددة الديانات والطوائف، وأن اعتماد دين محدد يعني إلغاء الديانات والطوائف الأخرى.

كذلك، انتقد «مسلم» اعتماد تسمية الجمهورية العربية السورية، معتبراً أن هذه التسمية تلغي وتهمّش باقي القوميات في سوريا، وبالمثل اعتماد اللغة العربية اللغة الرسمية في البلاد، مؤكداً أن ذلك يلغي اللغات الأخرى في البلد، مشدّداً على أن «سورية ليست دولة أحادية القومية واللغة، وإنما متعددة القوميات واللغات».

وقال «مسلم عباس» إن الإعلان الدستوري جاء على مقاس اللجنة التي اُختيرت للصياغة، معتبراً أنه لو تم إخضاع هذا الإعلان لاستفتاء شعبي، لرُفض جملةً وتفصيلاً من كافة مكونات الشعب السوري.

ودعا عضو المكتب السياسي في حزب السلام في ختام حديثه حكومة دمشق إلى إعادة النظر في الإعلان الدستوري وصياغته بما يتناسب مع واقع الشعب السوري الذي يتكون من عدة قوميات وخاصة القومية الكردية التي تعد القومية الثانية في سوريا.

هل الحب فن؟

■ مي المغربي

معظم الناس يؤمنون بفرضية أن الحب تعويذة سحرية يمكن أن تُلقى كما ألقت أفروديت تعويذة الحب على فيدرا مثلًا، أو أنه شيء يقع فيه الإنسان، لكن إريك فروم يؤمن بشيء آخر، يؤمن أن الحب ليس ذلك الشيء السلبي الذي نقع فيه دون إرادتنا أو يأتينا ونحن جالسون على الأرائك. في كتابه (فن الحب the art of loving) الصادر سنة ١٩٥٦، وهو استمرار لكتاب آخر (الخوف من الحرية)، يتناول فروم فيه جوانب مختلفة من الطبيعة البشرية لأنه شعر بالحاجة للخوض في مجال الحب. لكن قبل أن نبحر معه في فرضيته علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي الذي عاشه بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك فراغ كبير في القيم وأزمة وجودية أجبرت العديد من المفكرين والفلاسفة على إعادة اكتشاف وصياغة أفكارهم بشكل مختلف، لذلك نجد فروم يطرح رؤيته للحب على أنه فن كأي فن يحتاج إلى بذل جهد وإلى معرفة و ممارسة مستمرة وتخطيط، فطرحه لنا بشكل فلسفي على أنه مهارة يمكن أن تشحذ وأن تتطور أو تخفت وتنهار ويمكن أن يكتسبها أي شخص طالما يعمل بجد لفهمها.

لماذا نبحث عن الحب؟

عندما يولد الإنسان فإنه يخرج من حالة تكون محدودة أو محدودبة إلى حالة تكون غير محدودة وغير يقينية أو يمكن أن نقول مفتوحة، وتُشعر الإنسان بالتيه حيث لا يوجد يقين إلا عن الماضي وعن المستقبل باعتبار هذا اليقين يقينا، يمكن أن نسمي هذا الشعور "بالانفصال" بعد أن كان الفرد متوحدًا مع أمه، مع جلدها وثديها وكل مكونات الطبيعة من حوله، يبدأ في النضج والوعي بأنه عاجز أمام قوى الطبيعة والوعي بأنه ولد دون مشيئته وسيموت أيضا دون مشيئته وأن حياته رغم اتساعها قصيرة وسجن لا يطاق، أي وعي بالانفصال، لذلك يسعى الإنسان للاندماج أو الاتحاد مع العالم الخارجي أو مع الناس وبالتالي يبحث عن الحب في العلاقات الإنسانية لأنه سيوفر له إحساس الاندماج من جديد وبشكل واعٍ أكثر.

يصف فروم تجربة الانفصال هذه في كتابه بأنها تجربة تثير القلق أو أنها في الحقيقة القلق بذاته، الانفصال يعني الكف والعجز عن استحواذ العالم رغم أنه يستحوذ علي ولا أستطيع أن أرد ذلك، وبجانب هذا فإنه يثير فينا نوعًا من الشعور بالعار أو الإثم، ويمكن أن نرى هذا الشعور في قصة آدم وحواء الإنجيلية بعد أن طردا من الجنة وتحررا من التناغم الحيواني أي بعد أن ولدا كبشر رأيا أنهما عاريين وخجولين من ذلك.

لا يمكن أن نرى أن أسطورة كهذه ببدائيتها وقدمها تحتوي على أخلاقيات الاحتشام –وإن كان فهو ليس بموضوعنا الآن– إنما يمكن أن نراها كالتالي: بعد أن وعى كل من الرجل والمرأة بإنسانيتهما وعي كل منهما باختلافه عن الآخر أو بالأحرى أنهما أصبحا غريبين، إن إدراكهما لانفصالهما الإنساني دون الاتحاد من جديد عن طريق الحب ولأنهما لم يتعلما أن يحب كل منهما الآخر –حيث أن آدم بدأ بالدفاع عن نفسه ولوم حواء بدلا من التفاهم أو الدفاع عنها– وهو مصدر العار، هذا هو الوعي بالانفصال وفي نفس الوقت هو مصدر للقلق والشعور بالإثم.

فالإنسان إذن يحتاج إلى قهر تلك الانفصالية طوال الوقت، وحسب فروم فالحب هو الطريق الأفضل لذلك، ويمكن أن نقول أنه يتفق في تلك النقطة مع ابن عربي في أن الحب هو الباعث للتجليات وهو الرابط بين مرتبة تَلْقى ومرتبة تَلَقّى، ونموذج خروج آدم و حواء من ضلع آدم كان بسبب الحاجة إلى الخروج من أزمة الوحدة المطلقة.

إن هذه المشكلة هي مشكلة كيفية تجاوز الإنسان وحدته وكيفية الاندماج مرتبطة بموقف وحال الإنسان الوجودي لذلك يعاني منها الإنسان على مر العصور ومن جميع الثقافات، فنجد الإنسان بدلا من أن يحل مشكلته يلجأ ويسلك عدة طرق غير حاسمة بمعنى أنه يهرب، فيتعاطى المخدرات أو يمل أو يلجأ لهزة الجماع، بالفعل يغرق في غيبوبة ذاتية لا تشعره بالانفصال الحاصل بل وتخفي العالم من حوله مدة ليست بالقصيرة، وببطء عندما يبدأ القلق في البزوغ مرة أخرى يكرر فعل السُكر وتعاطي المخدرات أو الجنس حتى يهدأ، يمكن أن يكون هذا جيدا في مجتمعات تقبل ذلك مثلما كانت المجتمعات البدائية فيها العربدة جزء من طقوسها الدينية، لكن الآن مع الحضارة والمجتمعات التي ترفض كل هذا وتحاربه بأشكاله يجد الإنسان نفسه يهرب من انفصاله ثم عندما يفيق يهرب من شعوره بالإثم والضغط والنبذ والانفصال مرة أخرى أيضا، فيكون مجهودا مضاعفا لأن لا شيء أشد نشاطا من الهروب حسبما أشار دولوز.

وهناك مسار آخر يمكن أن يسلكه الإنسان وهو الغرق في روتين العمل وبيروقراطيته التي تحدد له دور المشاعر المسموح بها ومتى يمكنها الظهور، أو أن يحاول تحقيق الاتحاد في العمل الإبداعي، أن يتحد مع خامته سواء كان نجارا أو نحاتا أو رساما حتى يصبح العامل وموضوعه شيئا واحدا وهو ما يطلق عليه فرويد التعلية النفسية أو الإعلاء، لكنها تظل ليست وحدة بين الأشخاص وتظل العربدة وهزة الجماع والسُكر حلا مؤقتا لكن حسبما يشير فروم فإن الحل الدائم والكامل هو الوحدة والاندماج الذي يكمن في الحب.

فيلجأ الإنسان إلى هذا الحل الأخير أو الوحيد بشكل مندفع وخاطئ وهو –ما يزيد الطين بلّة– أن يبحث عن شخص ليندمج معه عن طريق أن يكون جذابا أو مرغوبا فيه شكلا وموضوعا، الموقف هنا أمامنا كالآتي أن الإنسان لا يجد مشكلة في الحب كموضوع أو أن يحب، بل مشكلته أن يكون محبوبا أن يحبه ويريده أحدهم، فيبدأ في خطط جعل نفسه ثريا وقويا ومثيرا، أن تكون محبوبا هو خليط من أن تكون جذابا ومقبولا، والجاذبية تتوقف على موضة العصر فمثلا في بداية الألفينات حتى وقت قريب كانت الفتاة الجذابة هي المحجبة المتدينة التي تتردد على المساجد وتحفظ القرآن مثلا، والآن الرجل الجذاب هو –الباد بوي– الذي تحمل ملامحه كل أشكال العداء والذكاء، ولأن الحضارة المعاصرة تقوم على الشراء والربح فإن تلك الصفات هي التي يسعى إليها الرجل والمرأة على حد سواء وإذا وجدا بعضا سيشعران بنشوة النصر والسعادة لأن معهما ما لم يستطع أن يحصل عليه أحد.

الوحدة والحب الوهمي

وهناك طريق آخر وهو ما ينزلق إليه الكثير أو للإنصاف ما انزلق فيه أي شخص مرة في حياته على الأقل وهو أن يجد شخصا ما، و يسمحا سويا للحائط الذي بينهما أن يسقط فجأة ثم يدخلان في علاقة ويشعران حينها بالقرب وأنهما قد أصبحا شيئا واحدا، أنهما وقعا في الحب أخيرا، والحق أقول أن هذا الشعور وهذه اللحظة هي الأشد انبعاثا للبهجة و تكون باعثة للدهشة أكثر والإعجاز بالنسبة للأفراد المنعزلين الذين بلا حب فيشعرون أنهم وصلوا أخيرا للجنة. وهي بالفعل الجنة أو شيء على هذه الارض يستحق الحياة كرؤية درويش لأول الحب، لكن هذا النمط من الحب لا يستمر بطبعه فيحدث أن يبدأ كل منهما في التطاحن بإيقاع سريع وأن تزداد معرفتهما ببعض أكثر وأكثر ويتشاركان همومهما وأوجاعهما وأفكارهما كلها، وتبدأ الإثارة في الخفوت ثم ينضم إليهما طرف ثالث وهو الملل ويبدأ في بسط نفوذه حتى تنتهي تلك العلاقة.

إن شدة الافتتان تلك تفهم لدى الطرفين على أنها حب شديد لكنها وفي الحقيقة دليل على وحدة كل منهما السابقة ليس إلا، يقول وجيه غالي في أحد رسائله لديانا أتهيل "أقع في الحب بكل يسر – غريب جداً، أي واحدة مقبولة جسدياً بالنسبة لي هي مرشحة لحبي." هو يتخيل أن هذا هو الحب، الإثارة الجنسية و التقرب الفجائي هو الحب، خصوصا "أنه وحين يُقابَل حبه بحب يشعر بالنفور والتقزز من الطرف الآخر، وحينها يبدأ إما في التباعد عنها وإما إساءة معاملتها، حين تضجر الشريكة أو تبتعد عنه يهيم بها غالي على نحو أكثر توقداً وإلحاحاً ويبدأ في محاولة التودد إليها من جديد، إن تجددت العلاقة تتكرر الدورة".

يفسر إيريك فروم هذا بأن الاتحاد الجسماني يعني قهرا للانفصال الحادث للإنسان وليس مجرد شهوة فقط، فيمكن أن تستثار بسبب القلق من الوحدة أو بسبب الرغبة في أن تقهر أحدا أو تُقهر، الرغبة الجنسية يمكن أن تخلط بسهولة ويبعثها أي انفعال قوي، وهذه النوعية من العلاقات التي تقوم على أساس الاحتياج والرغبة الجنسية فقط تفقد مفعولها وسحرها وتتقلص مع مرور الزمن، ولما كانت الرغبة مقترنة في عقول الناس بفكرة الحب فهم يخطئون عندما يتوصلون أنهم يحبون عندما يشتهي أحدهم جسمانيا، وهو ما كان يحدث مع وجيه غالي وعلاقاته المتكررة بنفس النمط التي تنتهي بنفس النهاية، ليس وجيه وحده الذي سعى للحب بسبب الوحدة لكن حتى برتراند راسل سعى للحب في مرّته الثانية لكي يخفف الوحدة لأن هذه الوحدة الشنيعة حسب قوله هي التي تجعل الوعي المرتعش للشخص ينظر مِن على حافة العالم إلى الجحيم البارد المبهم الخالي من الحياة.

وهناك أيضا أشكال أخرى من العلاقات البائسة وهي العلاقات التي يطلق عليها اسم الاندماج التكافلي الذي يأخذ شكله البيولوجي الطبيعي مع الأم وابنها فهو يعتمد على الأم في كل شيء هي عالمه الوحيد، يعيشان معا متكافلين كأنهما شيء واحد، وهو أمر طبيعي لكن الوحدة التكافلية النفسية يكون فيها الجسدان مستقلين لكن سيكولوجيا هما شيء واحد، ونموذج الاندماج التكافلي السلبي هو الخضوع أو المازوخية إذا استخدمنا مصطلح سريري وهو أن يكون الشخص مرتبطا بأحدهم ويتحرك ويفكر ويتفاعل من خلاله فقط. وإذا تداخلت في النطاق أو الممارسة الجنسية فسيكون التكافل هنا ليس نفسيا أو عقليا فقط إنما جسديا أيضا، والشكل الإيجابي للوحدة التكافلية هو الهيمنة أو السادية وهي عكس المازوخية، كلا الشكلين غير ناضجين وغير مستقلين، كلاهما يحتاج الآخر بشكل مرضي ولا يستطيع العيش بدونه ليس لأنه يكمله لكن لانه يرى نفسه من خلال ما يفعله من أجله أو ما يفعل فيه منه.

"إن الحب نشاط وليس شعورا سلبيا، إنه الوقوف وليس الوقوع" هذا ما يحاول فروم قوله، إذا لم تستطع أن تضيف لمن معك ويضيف لك، أن تكون غارقا في العطاء ومسؤولا و تعمل بجهد لضمان استمرارية علاقتك، والأهم أن تحب نفسك حتى تستطيع حب الآخرين واستحقاق حبهم، إن لم يحدث كل هذا فهذا ليس حبا وإنما وهم.

هل معاناة البشر نسبية؟

■ شيماء يوسف

بينما كنت جالسة في المقهى، صادفت طفلة تضحك مع أبيها وهو يصطحبها إلى الحضانة المجاورة للمقهى، باغتتني خاطرة حينها: مثل هذه الطفلة وبمثل لون شعرها الأشقر وبياض بشرتها في سوريا تحت لهيب الحصار والحرب خسرت عائلتها تحت ركام القصف، ثم سألت نفسي سؤالًا: هل من السليم تمامًا أن نعتقد بأن نصيب تلك الطفلة السورية من المعاناة في الحياة أكبر من نصيب هذه الطفلة التي يبدو من هيئتها أنها تنعم في ظل الأمان ومحاطة بحنان ورعاية والدها؟

قبل البدء في صلب الموضوع، أود أن أنوه بأني بكتابة هذا المقال لا أحاول الإجابة على السؤال الذي طرحته؛ بل إني أترك الإجابة مفتوحة للقارئ بعد أن أطرح عليه المسألة وأحللها من زوايا عدة ثم اترك له عناء البحث معي قليلًا..

سؤال من الأسئلة الكليشيه وإجابته معروفة ومتداولة دائمًا، ولا أتصور أن أحدًا يتجرأ مثلًا أن يجيب بـ"نعم" ولكن دعونا نبتعد قليلًا عن الإجابات المختصرة "نعم" أو "لا" ولا نتسرع كثيرًا في الحكم وأن نتعامل مع السؤال بمستوى مختلف.

ينقسم عالمنا إلى عوالم صغيرة متفرقة، قسم منه يعاني من ويلات الحرب والفقر والبطالة وقسم آخر يبدو في ظاهره أفضل من الأول، يحظى مواطنوه بفرص عيش كريمة هانئة، متناقض إلى حد بعيد، هناك فقراء تحت خط الفقر وهناك أغنياء يملكون ثروات طائلة، هناك مرضى في المستشفيات، وبالمقابل هناك أصحاء ينعمون بصحة جيدة ولكن هل يصح أن نتخذ من ذلك دليلًا قاطعًا على نسبية معاناة البشر أو نجزم بأن هناك فجوة هائلة في المعاناة بين الناس؟ وأن هناك من يعاني أضعافًا مضاعفة عن الآخرين؟

في الغالب، سيجيب القارئ بحماس "نعم" وسأطلب منه أن يتريث في حكمه قليلًا؛ ذلك لأن الحكم صادر هنا عن الصورة الكلية للقسمين من العالم، الصورة الكلية للقسم الأول من العالم والصورة الكلية للقسم الثاني منه، لكن لا يشمل هذا الحكم مثلًا عناصر وتفاصيل الصورتين (الأفراد وظروفهم الشخصية).

كل قسم من هذا العالم يتألف من أفراد وكل فرد ينبغي أن نتعامل معه بمعزل عن صورة المجتمع أو العالم الذي يعيش فيه ،الأفراد في هذه الحالة تحديدًا أجزاء وعناصر مستقلة تمامًا عن ظروف وأحوال محيطهم، كل شخص له ظروفه الخاصة ومعاناته الشخصية و قراراته الحياتية الخاطئة التي نتجت عنها الكثير من المشاكل التي قد تكون جزءًا أساسيًا من معاناته.

ولكي لا يكون الحديث هنا مجرد كلام نظري سنضرب مثالًا: أنا شخص مقتدر ماديًا وأعيش في بلد يمنحني كافة حقوقي، متزوج وأعمل في شركة خاصة بمنصب إداري مرموق، أنا في نظر عامل النظافة الذي أقول له كل يوم "صباح الخير" شخص محظوظ وسعيد، لكن عامل النظافة هذا لا يعرف بأنه قد تم تشخيصي البارحة بمرض السرطان من الدرجة الثانية، أو لا يعرف بأني مصاب بمرض الاكتئاب ثنائي القطب، أو لايعرف بأني عقيم وهذه المشكلة تهدد زواجي، أو لا يعرف بأني مصاب بمرض الوسواس القهري كل هذه مجرد أمثلة توضيحية لا تؤخذ بحرفيتها ولكن بفكرتها المحورية والأساسية وهي أن الإنسان يواجه شكلين من أشكال المعاناة في الحياة، معاناة واضحة صريحة كمعاناة الإنسان في الحروب ومعاناته مع الفقر والمرض وأخرى خفية داخلية يتعذر على الآخرين معرفتها، إما رغبة منه في إخفائها عنهم أو أن طبيعة تلك المعاناة سرية كالوحدة والاغتراب الذاتي والصراع مع الوجود والذات.. إلخ.

ثمّة سؤال مهم ينبغي أن يطرح على طاولة أي نقاش حول معاناة البشر: كيف يتم تقييم معاناة الإنسان؟ فمن يقول مثلًا بأنها نسبية (أي أن معاناة البشر متفاوتة من شخص لآخر) أو متساوية (لكل إنسان نصيب متساوٍ من المعاناة) كيف استنتج ذلك؟ ماهي المعايير التي اعتمدها حتى خرج لنا بهذا الاستنتاج؟

لنأخذ مثالًا آخر: شخص سجين وشخص آخر حر طليق، سأطرح السؤال التالي على القارئ : أيهما يعاني أكثر في نظرك؟ الحر أم السجين؟ لن تتسنى لي الفرصة بالطبع لأعرف إجابات كل القراء ولكن سنفترض نموذجين محتملين من الإجابات، الإجابة الأولى المحتملة والمتسرعة هي أن معاناة السجين بالطبع تفوق معاناة الحر؛ ذلك أنه مقيد في مكان و زمن محددين ولا يستطيع أن ينجز أو يفعل الكثير من الأمور التي باستطاعة نظيره الحر فعلها، لا أحلام ولا طموحات سوف تتحقق، هذا عوضًا عن الحالة النفسية المزرية التي من المفترض أنه يعاني منها، بينما الحر معظم الفرص متاحة أمامه في الحياة ليحقق ذاته وطموحاته والإجابة الثانية المحتملة هي ببساطة لا أعرف أو لايمكنني أن أجزم بإجابة محددة.

ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال بموضوعية تامّة ألا ينبغي أولًا أن نعيش معاناة السجين ومعاناة الحر أيضًا؟ أو بعبارة أدق أن نعيش حياة السجين ونعيش حياة الحر أيضًا حتى نخرج بإجابة دقيقة وموضوعية لا تنحاز لطرف دون الآخر؟ كيف نقول بأن فلان يعاني بنسبة أقل من فلان آخر ونحن لم نعش لا معاناة هذا ولا ذاك؟ لعل السؤال الأهم هل من السليم تمامًا أن نقيّم معاناة الآخرين من خلال تجاربهم الظاهرية؟ ألا يعيش المرء أيضًا تجارب نفسية وصراعات داخلية خفية لا يعلم بها الآخرون؟ وهذا من شأنه أن يضيف إلى سؤالنا مستوى آخر من التعقيد فوق تعقيده.

هل معاناة البشر نسبية؟ ربما تتطلب الإجابة على هذا السؤال الخروج عن دائرة معاناتنا وحياتنا الشخصية وخوض معاناة الآخرين واكتشافها، لكن هذا الأمر مستحيل لأننا لن نعيش إلا حياتنا ومعاناتنا الشخصية أما حياة الآخرين ومعاناتهم فهي تخصهم وحدهم.

Parçeyek ji dîroka kurdan: Mehmed Emîn Bozarslan 90 salî ye

Diyarname

Nivîskar û rewşenbîrê Mehmed Emîn Bozarslan ket 90 saliya xwe. Li gor hin nivîsan ew di sala 1934, li gor inan 1935'an de hatiye dinê. Niha wekî 90 salî, rojbûna wî hat pîrozkirin. Li Upsalayê ligel komek hevalên wî rojbûna wî hat pîrozkirin.

LI LICÊYA AMEDÊ HAT DINÊ

Mehmed Emîn Bozarslan ji Licêya Amedê ye. Ew roja 15'ê rezbera 1934'an li Licê hatiye dinê. Piştî xwendina xwe bûye mele û dest bi meletî kiriye. Paşê bûye Miftî, lê ji ber xebatên xwe navê "Miftiyê Komunîst" lê kirine. Ev nêzî 60 salan in ew dinivîse ji ber ku pirtûka xwe ya pêşî bi navê "Şeyhlîk ve Agalik' (Axatî û Şêxtî) de di sala 1964'an de derxistiye. Di sala 1966'an de pirtûka duyemîn bi navê 'Dogu'nun Sorunlari' (Pirsên Rojhilat) pêşkêş dike.

PIRTÛKÊN KURDÎ TÊN

Piştî her du pirtûkên bi tirkî, ew di sala 1968'an de bi navê "Alfabe" bi kurdî pirtûkek li Stenbolê çap dike. Ev di heman demê de wekî yekem pirtûka alfabeya latînî ya bi kurdî ya ku li Komara Tirkiyeyê hatiye çapkirin tê hesibandin.

WERGERA MEM Û ZÎNÊ

Bozarslan di sala 1968'an de Mem û Zîna Ehmedê Xanî werdigerîne tirkî û pirtûk sala 1968'an ji Weşanên Hasat derdikeve. Bi vê pirtûkê heta salên 90'î jî gelek kesî Mem û Zîn ji wir xwend. Di pirtûkê de kurdiya wê jî hebû û ev yek bû sedema pirsgirêkêk hiqûqî ji bo wî. Dadgehên Amed û Stenbolê doz lê vekirin û ew bi îdîaya "Parçekirina welat" hat girtin.

Bozarslan sala 1971'ê "Şerefname"ya Şerefxan wergerand tirkî û çap kir. Bi salan xelkê dîroka kurdan ji wir xwend.

Ji ber zehmetiyên li Tirkiyeyê Bozarslan di sala 1979'an de çû Ewropayê û li Swêdê bi cih bû. Wî êdî xebatên xwe yên rewşenbîrî û nivîskarî li wir dom kirin. Çapa diduyan a Alfabeyê li wir di sala 1980'ê de çap kir.

Bozarslan heta hete Swêdê salên 1970'yî de bi awayekî çalak di nav xebatên DDKO'yê de jî cih girt û siyaseta xwe li wir kir.

BI KURDÎ DOM KIR

Bozarslan li Swêdê xebatên xwe êdî piranî bi kurdî kirin û dom kirin. Di destpêka salên 1980'yî de bi "Meyro" (1980), "Mîr Zoro" (1981), "Gurê Bilûrvan" (1982), "Kêzxatûn" (1982) pirtûkên xwe yên bi kurdî peşkeş kirin. Çîrok û meselokên kurdî di van pirtûkan û pirtûkên li dû de, salên din çap kirin û belav kirin. Heta salên 90'î wisa gelek xebatên folklorîn dan hev û belav kirin. Dîsa di van salan de li ser kovara "Jîn"ê xebetî ku ew cild bi cild ji tîpên erebî veguhast tîpên latînî û belav kir. Di destpêka salên 90'î de jî li ser cildên rojnameya yekem a kurdan "Kurdistan" xebetî û ew ji bo çapê amade kir.

PIRTÛKA LI SER MEHABADÊ

Yek ji xebatên wî ku gelek belav bû jî pirtûka William Aegleton a li ser Mehabadê bû. Bozarslan hê sala 1976'an de ew wergerand tirkî û bi dehan salan pirtûk wekî çavkaniya sereke ya li ser Mehabadê li ber desten xwendevanan belav bû.

Dûre xebatên wî yên li ser dîroka kurdan, ferhenga kurdî dom kirin û hê jî didomin.

Ligel bi dehan pirtûkên cur bi cur wî helbest jî nivîsandine. Helbesta "Ez xortê kurd im" ku Şivan Perwer ew wekî stran belavkir jî aîdê Bozarslan e.

WEŞANÊN DENG ÇÛ SERDANÊ

Nivîskar û rewşenbîr Mehmed Emîn Bozarslan wekî siyaset nêzî PSK'ê bû. Di vê 90 saliya wî de jî PSK li cem wî bû. Serokê PSK'ê Bayram Bozyel bi ser hesabê xwe re belav kir ku ew ji bo salvegera wî çûne Upsalayê û pîroz kirine. Weşanên Deng ku girêdayî PSK'ê ye jî plaketa pîrozbahiyê da Bozarslan.

Bozyel bi ser hesabê xwe re wisa got, "Me 90'emîn Rojbûna Birêz M. Emin Bozarslan Pîroz kir. Em jê re temenekî dirêj dixwazin. Em spas dikin ji bo keda wî ya di rêya çand û zimanê kurdî de."

Mehmed Emîn Bozarslan hê jî li Upsalaya Swêdê dijî. Prof. Dr. Hamit Bozarslan ku li nav kurdan wekî dîrokzan tê nasîn kî kurê Mehmet Emin Bozarslan e.

Sîma Semend

Sîma Semend sala 1933an li Ermenistanê ji dêya xwe bûye. Kal û bavên wê mihacirên ji welatê kal û bavan — Kurdistanê bûne. Eşîra wan ya Rojkiyan berî 180 salî ji Bidlîsê xwe li rêya mihaciriyê girt, gelek zehmetî û dijwarî dîtin, heta xwe gihandine Ermenistanê, ku wê demê di bin desthilata Împeratorîya Rûsyayê da bû. Hema li vî welatî şên û aza da wê dest bi xwendinê kir, di sala 1958an de fakûlteya filolojîyê li Zanîngeha Êrîvanê xelas kiriye û heta dawîya jiyana xwe, di meha kanûna paşîn ya sala 2008an da, xizmeta gelê xwe kir. Ewê gelek berhemên edebî, xwesma serpêhatî nivîsîn û bi berevokên cuda dane çapkirin. Yek ji wan ya bi sernavê Xezal ewqas li serokê Weşanxaneya Nûdemê, nivîskar Firatê Cewerî xweş hat, ku ewî ew pirtûk ji alfabeya kirîlî guharte ser tîpên latînî û ji nû ve bi kurdî daye çapkirin. Sîma Semend bi van karên ji bo miletê kardar û kêrhatî, bi tevayî çar keçên kurdan yên delal mezin kirin, wekî dibêjin, firê xistin, da ber xwendinê. Mala wê bi mêvanhizîyê ve deng dabû. Dergehê wan xwesma ber wan hemû kurdên ronakbîr vekirî bû ku ji welatê kal û bavan dihatin. Hemû neferên malê bi kurdî hatine perwedekirin, bi kurdî mezin bûn. Sîma Semend gelek caran nivîsên xwe, bi xwe Radyoya Êrîvanê dixwendin. Xwesma ew bûbû hizkirîya zarokên kurd, dema ewê di heftêyê da carekê bernameyek ji bo wan hazir dikir.

Radyoya Êrîvanê

NEWROZ

Newroz Newroza me kurdan
kurdên Aryen û Mîtan
Li her çar perçên kurdistan
Bigerînin guvend û dîlan
Newroz Newroza me azadî doza me
Roja agir binirxînin
Agir li her derê vêxînin
Roja Newrozê bi kêf û şahî li dar bixînin
Doza Kawayê hesinkar bi cih bînin
Newroz Newroza me azadî doza me
Rengên ala me rengê sor xwîna
cangorîyên me
Hildidin ala reng gewher
rengê gewr paqijiya dilê me
Şerdikin li hember dijmin
rengê kesk xweşiya xwezaya me
Rengên ala me rengê zer
ew e roja geşdike cîhana me
Newroz Newroza me azadî doza me
Hate Newroz bi kêf û şahî û xweşî
Dixemlîne rengê keskesoriya ezmanî
Bi keda egîdan ronîdike dibiriqîne ji dûranî
Ev e roj roja me kurdan
Newroza nîşana azadiya gelan
Newroz Newroza me azadî doza me
Li bejina xwe dikin cil û bergan bi aheng û dîlanan diçin pêşwazî Newrozan
Ev roj roja kurdan nav nîşana Kawayê hesinkar serjêkirê xwînxwaran
Roja ceng, qehremaniyî û azadiyê gelan dixemilîne 21ê heyva Avdaran
Li gund û bajaran li zozanan û qontarên çiyan

Hisên Mislim Ebas

kurd roja azadiyê pîroz dikin her gavan
Newroz Newroza me azadî doza me
Weke her ceran em pîroz dikin Newroza xwe îro rojî Newroza 2725an
Pîroz be li kurd û Kurdistan

NEMIRDIM

Nemirdim min, eger em care bê to
Neçim, şert bê, heta em xware bê to
Derûnim xali ye, wek ney denalê
Hewarêkî çi pirr hawar e bê to
Bînayîm kwêr e, hellinayê be rûy kes
Mujem yek yek delêy bizmare bê to
Qesem bew şerbetî dîdarî paket
Şerabim 'eyinî jehrî mar e bê to
Le kin to xar û xes gulzar e bê min
Le kin min xermenî gulzar e bê to
Le kin min ba wicûdî nas û ecnas
Kesî têda niye em şare bê to
Hemû rojê le taw hîcranî em sal
Temennay mirdinî pêrar e bê to
Le ḧesret serwî qeddit çawî nalî
Dû coge, belkû dû cobare bê to
Nalî Şarezûrî

نە مردم من ئەگەر ئەم جارە بێ تۆ
نەچم، شەرت بێ، هەتا ئەم خوارە بێ تۆ
دەروونم خالیە، وەک نەی دەنالێ
هەوارێکی چ پڕ هاوارە بێ تۆ
بینایيم کوێرە، هەڵنایێ بە ڕووی کەس
موژەم یەک یەک دەڵێی بزمارە بێ تۆ
قەسەم بەو شەربەتی دایداری پاکەت

شەرابم عەینی ژەهری مارە بێ تۆ
لە کن تۆ خار و خەس گولزارە بێ من
ل کن من خەرمەنی گولزارە بێ تۆ
لە کن من با وجوودی ناس و ئەجناس
کەسی تێدا نیە ئەم شارە بێ تۆ
هەموو ڕۆژێ لە تاو هیجرانی ئەم سال
تەمەننای مردنی پێرارە بێ تۆ
لە حەسرەت سەروی قەددت چاوی نالی
دوو جۆگە، بەلکوو دوو جۆبارە بێ تۆ
نالی شارەزۆری

www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.asti

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Hejmar (102) Avdar 2025

Naveroka pêwendîya telefonî ya di navbera Ceneral Mezlûm Ebdî û birêz Berzanî de

Roja çarşema 12 ê adarê peywendîyeke telefonî di navbera birêz Mezlûm Ebdî Fermandrê Giştî yê Hêzên Sûrîyaya Demokrat û birêz Mesûd Berzanî de pêk hat; rewşa sîyasî û guhartinên dawîn yên li Sûrîyayê mijara sereke yên pêwendîyê bûn. Bi rêya vê pêwendîya telefonî birêz Mezlûm Ebdî hurgilî û encama serdana xwe ya Şamê bi hikûmeta Sûrîyayê re ji bo birêz Berzanî şîrove kirin. Her bi rêya vê pêwendîyê tekezî li ser wê yekê kirin ku piştgirî li her hengavekê bê kirin ku bibe sedema aştî û aramîya li Sûrîyayê, her wiha hat dîyarkirin ku pêwîst e di qonaxên bê yên proseya sîyasî ya Sûrîyayê de helwesta kurdan bi yek be.

Birêveberîya Xweser: Hikûmeta nû ya Sûrîyayê pir dişibe Hikûmeta berê

Hat îdiakirin ku hikûmeta nû ya ku li Sûrîyayê hat îlankirin ji ber ku girîngîyê nade pirdengîya welêt û biryarên xwe yekalî dide, pir dişibe hikûmeta berê. Birêveberîya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê bi daxuyanîyekê kabîneya yekem a ku duh (29.03.2025) a Ehmed Şeri ku hate ragihandin, nirxand. Hat dîyarkirin ku sûrîyayî bi mehan e li bendê ne ku hikûmeteke berfireh û nîştimanî ya ku pirrengîya welat nîşan dide û ji hemû cureyên dûrxistin û biçûkxistina civakên Sûrîyayê bêpar bê avakirin. Di daxuyanîyê de hat gotin, “Hemû bendewarî pûç bûn, lê hikûmeteke pir dişibihe hikûmeta berê hat ragihandin, bi taybetî bêyî ku piralîbûna Sûrîyayê li ber çavan bê girtin, berdewamkirina sîyaseta dûrxistin û yên din, bê temsîlîyeta adil, nefretkirina hemû civakan.” Birêvebirîya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê tekez kir ku ew ê pabendî biryarên hikûmeta Şeri nebe û da zanîn ku dubarekirina xeletîyên berê ji bo pêvajoyeke berfireh nabe destpêkeke baş.
Peyama Kurd

Xalên Peymana HSD Û Hikûmeta Sûrîyayê Ya Demkî

Roja duşemê 10ê adarê 2025an Serfermandarê Giştî yê Hêzên Sûrîyaya Demokratîk û serokê Desthilata Şamê ya demkî Ehmed El-Şeri peymanek li gel hev îmze kir.
Xalên ku di rêkeftinê de hatine ev in:
1- Bêyî ku li ol û neteweya gelên Sûrîyayê bê nihêrtin, di nava hemû pêvajoyên sîyasî û sazîyên dewletê de bi awayek erkdarî û berpirsyarîya wekhev temsîl bikin û mafên wan bên misogerkirin.
2- Civata kurd civateke resen û xwecih a dewleta Sûrêyayê ye û dewleta Sûrîyayê hemwelatîbûn û hemû mafên kurdan di Zagona Bingehîn de misoger dike.
3- Li ser dirêjahîya xaka Sûrîyayê agirbest bê ragihandin.
4- Tevahîya dam û dezgehên sivîl û leşkerî yên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê, dergehên sînorî, balafirgeh, qadên petrol û gaza xwezayî entegreyî birêveberiya dewleta Sûrîyayê bê kirin.
5- Sûrîyîyên ku ji cih û warê xwe hatine derkirin dê vegerin gund û bajarên xwe.
6- Têkoşîna dewleta Sûrîyayê ya li hember bermahîyên Esed û hemû metirsîyên li ser ewlekarî û yekîtîya wê were destekkirin.
7- Em tevahîya gotinên nefretê û hewlên belavkirina fitne û bangên ku dubendîyê dixin di navbera hemû pêkhateyên civaka Sûrîyayê de red dikin.
8- Komîteyên Birêveber ji bo pêkanîna peymanê heta dawîya salê wekî moleta herî dawîn dê xebatên xwe bidomînin.

Dewleta Tirk a Xwînmij li Kobanîyê komkujî pêk anî

Dewleta Tirk a xwînmij li gundê Berxbotanê yê girêdayî bajarê Kobanîyê malbatek bi temamî kuşt. Êrîş di nîvê şeva 17an a meha Remezanê (17ê adara sala 2025) de bi rêya SÎHAyê pêk hat; dayik, bav û 7 zarok hatin kuştin. Endamên malbatê yên şehîd bûn ev in: Ahîn Osman Ebdo (15), Dijle Osman Ebdo (14) Dilovan Osman Ebdo (13), Yasir Osman Ebdo 6), Ezîz Osman Ebdo, Saliha Osman Ebdo (4), Avesta Osman Ebdo (8 mehî), Osman Berkel Ebdo (Bav) (42), Xezal Osman Ebdo (Dayik) (39). Birîndar: Ronîda Osman Ebdo (18), Narîn Osman Ebdo (9).

Donald Trump Cejna Newrozê Pîroz kir

Serokê Amerîkayê Donald Trump, peyamek ji bo Cejna Newrozê belav kir û li dawîyê jî Newroz bi Kurdî pîroz kir. Donald Trump seba kesên li Amerîka û cîhanê Newrozê pîroz dikin peyamek belav kir. Trump wiha got: “Ez silavên xwe yên germ pêşkêşî wan kesan dikim ku Newrozê li Amerîka û li her çar alîyên cîhanê pîroz dikin . Ev kevneşopîya ku hatiye pîrozkirin, derfetê dide ku em li ser pîrozîyên sala borî bihizirin û bi hêvîyeke nû pêşwazîya bihara bê ya nêzîk bikin. Li ser navê Dewletên Yekbûyî yên Amerîkayê ez silavên xwe yên herî germ bo cejneke dilşad pêşkêş dikim. Newroz Piroz (Nowruz Pirouz)”.

Rubio Piştgirîyê dide Peymana HSD û Şamê

Wezîrê Derve yê Amerîkayê Marco Rubio şeva sêşemê aşkere ku Washington pêşwazîyê li rêketina di navbeyna Hêzên Sûrîyaya Demokratîk (HSD) û hikûmeta Şamê ya demkî de dike. Her wiha Washington piştgirîya xwe ya ji bo veguhestineke sîyasî ya tevgir dubare dike ku ol û nijadên pirrengîya welatê Sûrîyayê bi xwe bigire û vê yekê wekî rêya herî baş ji bo pêşîgirtina pevçûnên zêdetir dibîne. Di berdewamîya gotara xwe de Rubio naşna da ku ew ê bi domdarî biryarên ku ji hêla birêvebirên demkî ve têne dayîn bişopînin û fikara xwe ya li ser tundîya kujer ya vê dawîyê ya li dij kêmanîyan jî bi bîr tînin.

Pedersen: Dem hatiye li Sûrîyayê hikûmeteke rasteqîn û berfireh were avakirin

Nûnerê taybet ê Neteweyên Yekbûyî yê ji bo Sûrîyayê Geir Pedersen piştî pêşnûmeya destûrê ya desthilata Şamê axivî. Pedersen dîyar kir wekî dem hatiye hikûmeteke serdema veguhêz ya rasteqîn, pêbawer û berfireh were avakirin ku kesî dûr nexe. Pedersen bi rêya danezanekê ragihand wekî ew hêvî dike ku “pêşnûmeya destûra Sûrîyayê ber bi vegerandina serdestîya qanûnê, pêşxistina pêvajoya derbasbûnê ya rêxistinkirî û giştî ve bibe.” Hêjayî vegotinê ye ku serokê desthilata demkî ya Şamê Ehmed Şeri di heyama meha borî de pêşnûmeya destûrê ya pêvajoya derbasbûnê îmze kiribû, lê vê yekê bertekên tund li pey xwe anîn, çinku destûra demkî berdewamîya destûra Sûrîyaya kevin e û hevî û omîdên gelê Sûrîyayê pêk naîne.

Keştîya Şer a Rûsyayê li bajarê Tartûsê dronek anî xwarê

Navenda Çavdêrîya Mafên Mirovan a Sûrîyayê (SOHR) ragihand ku roja 16ê adarê 2025, Keştîya Şer a Rûsyayê li bajarê Tartûsê yê Perava Sûrîyayê dronek anî xwarê.S OHRê nîşan da wekî ev bûyer bûye sedem ku tirs di nav xelkên deverê de peyda bibe çinku nehatiye zanîn bê ka deron bi ser kîjan alîyê ve ye. Hêjayî vegotinê ye ku dron li devera “Kluba Efserên Nû” hatiye xistin û xwendekar û mamosta ji tirs û bihêzbûna dengê teqînê derketin qadên dibistanan.